وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي– تبسة
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية
قسم : الفلسفة

LARBI TEBESSI – TEBESSAUNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI – TEBESSA-

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: علوم إنسانية

التخصص: فلسفة غربية حديثة ومعاصرة

العنوان: الدين والسياسة عند سبينوزا

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر " ل. م. د"

دفعـــة : 2021

إعداد الطالب(ة): عزري أميرة

إشراف الأستاذ: مولدي عاشور

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. زيات فيصل	أستاذ محاضر – أ–	رئيســـــــــــا
د. مولدي عاشور	أستاذ محاضر – أ–	مشرفا ومقررا
د. أحمد معط الله	أستاذ محاضر – ب –	عضوا ممتحنا

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

السنة الجامعية : 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتوجه بالشكر والإمتنان إلى الأستاذ مولدي عاشور الذي أبى إلا أن يكرمني بقبوله على الإشراف على هذا البحث، وعلى مساندته لي ...

فله مني كل الشكر والإمتنان

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى كل الأساتذة قسم الفلسفة وإلى كل الزملاء ، إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

لهم مني كل الشكر والتقدير والإحترام

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى النور الذي أنار دربي و الريحان الذي عطر حياتي...

إليك أمي الغالية حفضك لي ربي ورعاك

إلى سندي القوي إليك أخي الغالي حفظك الله

إلى روح أبي الطاهرة الزكية رحمه الله رحمة واسعة واسكنه فسيح جنانه

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الفكر الديني عند سبينوزا	
المبحث الأول: فلسفة الدين عند سبينوزا	03
المطلب الأول: الطبيعة الطابعة	04
المطلب الثاني: الطبيعة المطبوعة	06
المبحث الثاني: موقفه من اليهودية	07
المبحث الثالث: موقفه من المسيحية	10
المبحث الرابع: وظيفة العقيدة الدينية	12
الفصل الثاني: الفلسفة السياسية عند سبينوزا	
المبحث الأول: الحق الطبيعي والحق السياسي	17
المطلب الأول: الحق الطبيعي	17
المطلب الثاني: الحق السياسي	19
المبحث الثاني: كيفية تشكل الدولة	20
المبحث الثالث: الممارسة السياسية في الدولة	22
المطلب الأول: السياسة فن الحذر واليقظة	22
المطلب الثاني: كيفيات ضمان وفاء الشعب للدولة	24
المبحث الرابع: الديمقراطية كأفضل نظام سياسي	27
المطلب الأول: مدى فساد أنظمة الحكم الفردي	27
المطلب الثاني: الديمقراطية أفضل الأنظمة السياسية لحكم الدولة	28
الفصل الثالث: علاقة الدين بالسياسة عند سبينوزا	
المبحث الأول: السلطة الروحية والسلطة السياسية	34

المبحث الثاني: التقوى بين الإعتقاد الديني والعمل السياسي	40
الفصل الرابع: الحضور السبينوزي وامتداداته في الفلسفة المعاصرة	
المبحث الأول: مقارنة بين سبينوزا وايمانويل ليفيناس	45
المبحث الثاني : سبينوزا وهابرماس	46
المبحث الثالث: الدين والسياسة اليوم	48
خاتمة	52
قائمة المصادر والمراجع	54
الملخص	57

مقدمة

مقدمة:

إن الباحث في تاريخ الفكر الإنساني وبالعودة إلى مراحل الفلسفة الأولى يجد أن تلك الفلسفة كانت تقدم دراسات عامة حول الظواهر و الإشكاليات التي تواجهها، إذ أنه لم يكن هناك فصل لمبحث عن أخر لكن مع نهاية القرون الوسطى وبداية العصر الحديث بدأ الإنسلاخ بين القضايا الفلسفية فأصبحت الفلسفة تقوم بحل كل إشكالية على حدى ولعل من أهم المعضلات التي تعرض لها الفلاسفة هي مشكلة الصلة بين الدين والسياسة .

وقد فرضت هذه الإشكالية نفسها نتيجة الإختلاف بين أسس وقوانين الدين والسياسة، فإذا كانت السياسة ترتكز على مايقدمه الفرد إلى المجتمع، فإن الدين يهتم بدراسة الجانب الروحي وعلاقة الإنسان بالله، وقد بين التاريخ أن العلاقة بين الدين والسياسة وخاصة في العصور الوسطى كانت في بدايتها الأولى تمثل صلة وروابط بين كل ماهو ديني مع ماهو سياسي، لأن هدف كل منهما في بسط سيطرته على الأخر أدى إلى عودة الإختلاف بينهما.

وفي العصر الحديث ظهرت الإشكالية الدين والسياسة مع الفيلسوف باروخ سبينوزا الذي اهتم بإظهار حقيقة كل من الدين والسياسة، في مجال الدين يظهر مغالطات والتحريفات التي مست الأديان السماوية، وأسبابها متوصلا إلى ما يجب أن يكون عليه الدين، وموضحا مخالفة رجال الدين للعقيدة الصحيحة بغية تحقيق أطماعهم الدنيوية، كما بين مجال السياسة في علاقة الفرد بالأخر سواء كان فردا أو مجتمعا، وهذا الإهتمام الذي خصه سبينوزا بالدين والسياسة، نابعا من معانا ة الشعوب وسعيهم إلى التحرر من رجال الدين، وكذلك معناته الشخصية من الكنس اليهودي، بالرغم من أنه يدين بالديانة اليهودية، هذه الظروف وغيرها حملته على معالجة العلاقة بين الدين والسياسة ومنه نطرح الإشكالية التالية:

فما طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة في فلسفة سبينوزا؟

وهذه الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها في هذه المذكرة تحت عنوان: الدين والسياسة عند سبينوزا

وذلك من خلال الأسئلة الفرعية منها:

بماذا اتسم الفكر الديني السبينوزي؟ وماهي أهم مرتكزات الفلسفة السياسية عند سبينوزا؟ وكيف تعامل مع السلطة الكنسية وسلطة الدولة؟

ومن خلال هذه التساؤلات اتبعنا الخطة التالية:

تناولنا في مقدمة البحث، مدخل عام للموضوع (مشكلة الدين والسياسة) وكذلك طرح افشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية والخطة والمنهج المعتمد عليه في الدراسة.

ثم الفصل الأول تحت عنوان " الفكر الديني عند سبينوزا " ويتألف هذا الفصل من أربعة مباحث، ففي المبحث الأول فلسفة الدين، الذي تناول وجود الله، الطبيعة الطابعة، الطبيعة المطبوعة، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى موقفه من اليهودية، والمبحث الثالث الذي تناول موقفه من المسيحية، ثم في المبحث الرابع تناولنا فيه وظيفة العقيدة الدينية.

وعنوان الفصل الثاني الفلسفة السياسية عند سبينوزا، حيث تناولنا فيه الفكر السياسي السبينوزي وغايته القصوى، وذلك من خلال أربعة مباحث فالمبحث الأول جاء بعنوان الحق الطبيعي، والحق الطبيعي، والحق السياسي، ثم المبحث الثاني والذي عنوانه كيفية تشكل الدولة، وفي المبحث الثالث الذي تناول الممارسة السياسية في الدولة، ثم المبحث الرابع الذي توصلنا فيه إلى غاية سبينوزا من خلال الديمقراطية كأفضل نظام سياسي.

أما الفصل الثالث والذي عنوانه علاقة الدين بالسياسة وتناول فيه مبحثين هما: المبحث الأول السلطة الروحية، والسلطة السياسية، والمبحث الثاني الذي عنوانه التقوى بين الإعتقاد الديني والعمل السياسي .

ثم تطرقنا إلى الفصل الرابع، والذي عنون " الحضور السبينوزي وامتداداته في الفلسفة المعاصرة " الذي جاء في ثلاث مباحث، فالمبحث الأول كان بعنوان سبينوزا و ايمانويل ليفيناس، والثاني سبينوزا وهابرماس، ثم المبحث الأخير تحت عنوان " الدين والسياسة اليوم " وفي الخاتمة أنهينا البحث وحاولنا فيها إعطاء إجابات عن الأسئلة التي وردت في المقدمة، واستنتاج أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة.

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المجتمع التحليلي افستنتاجي، بحكم أن العمل يتضمن قراءة تفكيكية لأهم أفكار سبينوزا، من جهة مساءلته حول القضايا المطروحة في البحث، واسنخلاص إجابات لها من منظور الفيلسوف، ومنه تقديم استنتاجات، وكذلك اعتمدنا على المنهج التاريخي من أجل المقاربة بين سبينوزا وبعض الفلاسفة المعاصرين، وقد دفعتني مجموعة من الأسباب لمعالجة هذا الموضوع، منها ماهو ذاتي والذي يتمثل في ميولي الى المواضيع التي لها علاقة بالسياسة، وكذلك الدين الذي أصبح في أيامنا مليء بالخرافات التي أدت إلى التفكك بين المعتقدين، فمثلا ديننا افسلامي الذي يستغله علماء

الملوك يتغير وجهه الصحيح لتمرير مشاريع سياسية خبيثة كالإرهاب وجهاد النكاح، والمراقص في السعودية، وكذلك عوامل موضوعية، تتمثل في محاولة دراسة فلسفة الدين والسياسة عند سبينوزا الإثبات أهمية دراسته في حياتنا السياسية واليومية، وكذلك محاولة البحث عن أصل مشكلة الدين والسياسة وكيفية معالجتها فوجدت سبينوزا أفضل من تطرق لها.

وقد اعتمدت على مجموعة من المصادر والمراجع، ومن أهم المصادر المعتمدة نجد: " رسالة في اللاهوت والسياسة " ، " الأخلاق " ومن أهم المراجع كتاب سبينوزا والكتاب المقدس لجلال الدين سعيد، وكتاب سبينوزا لفؤاد زكريا.

وبطبيعة الحال فإن لكل بحث معوقاته وصعوباته، ولعل أهم المعوقات التي واجتني في هذا البحث ندرة المراجع باللغة العربية تخص فكر هذا الفيلسوف، وأما عن المضمون فصعوبته تكمن في تفكيك وفهم هذا المفكر، والذي غالبا يتميز بالغموض يحتاج إى دراسة تحليلية فلسفية عميقة .

الفصل الأول: الفكر الديني عند سينوزا

- تمهيد
- المبحث الأول: فلسفة الدين عند سينوزا
- المبحث الثاني: موقفه من اليهودية
- المبحث الثالث: موقفه من المسيحية
- المبحث الرابع: وظيفة العقيدة الدينية
- خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر الفلسفة النظرية الشاملة للكون والإنسانية، مما يدفعها إلى التساؤل عن أصل وجود هذا الكون وكيفية تسييره، فتصبح أداة بحث الإنسان عن الموجود الكامل الذي أوجده، من هنا تكون الفلسفة "إعمال للفكر في واقع الإنسان وواقع العالم وواقع الله " [1]، وبهذا تظهر علاقة متينة ورابط وثيق بين الفلسفة والدين، فالدين يحتاج إلى عقلانية الفلسفة من أجل تقديم إجابات منطقية ومقنعة على أسئلته الشائعة، والفلسفة تعمل على المشكلات الدينية وتأخذ كثيرا من مقولاتها ومفاهيمها. [2] ومن هنا نرى أنه كان لكل فيلسوف تصور ديني معين سواء كان دين سماويا أم وضعيا.

وبما أن الديانات السماوية قد تعرضت للتحريف إلا الديانة الإسلامية لذلك سعى الفلاسفة إلى البحث عن الدين الحقيقي والشريعة الأصح، ونجد من هؤلاء الفلاسفة باروخ سبينوزا (1632- 1677) الذي أدرك أهمية الدين في الحياة الفردية والاجتماعية.

ومنه فإننا من خلال هذا الفصل سنتحدث عن فلسفة الدين عنده، وعن موقفه من عقائد الديانات السماوية اليهودية والمسيحية، متوصلين إلى وظيفة العقيدة الدينية عنده.

---

[1]- موشير باسل عون، **نظرات في الفكر الإلحادي الحديث** ، معهد الدراسات الإسلامي للمعارف الحكيمة، دار الهادي، ط1، بيروت، لبنان، 2006، ص 83.

[2] - غيضان السيد علي، **فلسفة الدين المصطلح من الإرهاصات إلى التكوين العلمي الراهن** ، المركزالإسلامي للدراسات الإستراتيجية، دار مخطوطات العتبة الإسلامية المقدسة، ط1، بيروت، لبنان، 2019م، ص 36.

- **باروخ سبينوزا**: ولد في أمستردام في 24 نوفمبر 1632م وتوفي في لاهاي 1677م، وهو فيلسوف من أصول يهودية، بدأ بدراسة التوراة والتلموذ وانتقد أصحاب ملته فيما يعتقدون من شائعات بعيدة عن الدين الصحيح وما جاء في الكتاب المقدس، فتم طرده من الكنس اليهودي، هرب إلى لاهاي بعد محاولة قتله وغير كنيته من باروخ بالعبريى(المبارك) الى بندكتس بالاتينية لتأقلمه أكثر مع النصرانيين (جورج طرابلشي، معجم الفلاسفة، دار الطليعة، ط 3، حرف السين، بيروت، لبنان، 2006م، ص ص 359- 360، من أهم مؤلفاته: رسالة في اللاهوت والسياسة سنة 1670م، رسالة في السياسة سنة 1677م، (ابراهيم مصطفى ابراهيم، **الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم** ، دار الوفاء،(د، ط)، الإسكندرية، مصر، 2000م، ص ص 189-190).

المبحث الأول: فلسفة الدين عند سبينوزا

يمثل الدين قضية من أهم القضايا التي اهتمت بها فلسفة العصر الحديث، لأن الدين كان في الفلسفات القديمة مندمجا تحت أنواع المعارف المختلفة، وقد ظهر الدين كفرع مستقل عن المجالات الأخرى في فكر الفيلسوف سبينوزا، حيث يعتبر سبينوزا أول من نادى بفكرة دراسة الدين دراسة عميقة، واعتمد في دراسته للدين على المنهج الديكارتي وخاصة القاعدة الأولى وهي قاعدة البداهة والوضوح، ومن هذا فإنه يدعو إلى تمحيص الدين والتدقيق في دراسته، ويمثل الدين عند سبينوزا ذلك الجانب الروحي والذي يتميز به الإنسان عن غيره من الكائنات، وقد بين سبينوزا الفرق بين الدين والتدين، فإذا كان الدين يتمثل في الاعتقاد التام بوجود إله، فإن التدين مسألة بشرية تتمثل في ممارسة عقائدية يقوم بها الفرد للتقرب من معبوده سواء كان المعبود روحيا أو ماديا، وقد شملت فلسفة الدين عند سينوزا دراسة معمقة حول إثبات وجود الله بالأدلة والبراهين، وقد انطلق من فكرته القائلة بوحدانية الجوهر وأن أصل الوجود يعود إلى جوهر واحد وهو الله، حيث يعرف سبينوزا الله: " على أنه علة ذاته، أي ما تنطويه ماهيته على وجوده، ومالا يمكن لطبيعته أن تتصور إلا موجودة و حر بالضرورة وأزلي يحدد فعله بذاته".[1]

وبهذا يكون سبينوزا قد أرجع جميع الموجودات إلى الله وأن الله هو العلة الفاعلة في الكون، وأن وجوده مستمد من ذاته أي موجود من العدم، ويعرفه أيضا على أنه: : "كائن لا متناهي إطلاقا، أي أنه جوهر يتألف من عدد لا محدود من الصفات، تعتبر كل واحدة منها أزلية متناهية".[2]

ولقد تميزت فلسفة الدين عند سبيبوزا بعدم تمييزها بين العالم الخارجي والله، أو الطبيعة والله، حيث جعلها الشيء نفسه مرجعا أصل الكون الى الله، وقد ظهرت هذه النظرة من خلال ما يسميه" بالطبيعة الطابعة والطبيعة المطبوعة "، ويظهر ذلك من خلال مايلي:

---

[1]– عبد القادر تومي، **أعلام الفلسفة الغربية في العصر الحديث** ، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ط 1، الجزائر، 2011م، ص 95.

[2]– سبينوزا، **علم الأخلاق**، تر: جلال الدين سعيد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، لبنان، 2009م، ص ص 31–32.

– الطبيعة الطابعة: هي الجوهر اللامتناهي وهو الله، وأما المطبوعة: هي مجموع أحوال الجوهر وأعراضه،(جميل صليبا، **المعجم الفلسفي**، دار الكتاب اللبناني، ج2، (د.ط)، لبنان، 1982 م، ص 16.

المطلب الأول: الطبيعة الطابعة

أخذ سبينوزا فكرة الجوهر من فلسفة أرسطو، حيث يعرف أرسطو الجوهر "ما لا يستند إلى موضوع ولا يوجد في موضوع، ويرجع أرسطو الوجود بأكملها، فالله يشتمل على جميع الجواهر التي تكون سبب وجود الموجودات وأن كل وجود يتوقف وجوده عليها، إلا أنها في الأصل تعود إلى جوهرها الثابت والأزلي هو الله.

وهذا الجوهر هو واجب الوجود، حيث بين أرسطو للجوهر ميزات تميزه وهي "أن وجوده بذاته ولا ضد له، وأنه يختلف في الدرجة عن سواه، كما أنه حامل للأضداد". [1] ويبقى هو العلة الفاعلة في الكون واحد هو علة الوجود بأكملها، فالله يشتمل على جميع الظواهر التي تكون سبب الوجود، كما أن هذه الفكرة نجدها في العصر الحديث مع ديكارت الذي يرى أنه: حين نتصور الجوهر فإننا نتصوره موجودا غير مفتقرا إلا إلى ذاته في وجوده.

حسب ديكارت فالجوهر حر في وجوده ولا يستند إلى غيره من الموجودات، فهو "مستقل عن أي موجود آخر فضلا عن كونه خالدا تاما لا يتغير بحسب الظروف لأن التغير قد يعني الإنتقال من حالة النقص إلى حالة الكمال"، [2] فديكارت كان يقصد الجوهر الروحي أو العقلي اللامتناهي، فهو ميز بين جوهرين مادي وروحي، فالروحي عنده إما متناهي كالمادي وهو العقل والنفس البشرية، وإما لا متناهي وهو الله تعالى.

أما "سبينوزا فيذهب إلى النزعة التوحيدية جعلته لا يعترف إلا بجوهر واحد فقط" [3] فسبينوزا يجعل بذلك من الجوهر المادي والجوهر الروحي معا في جوهر واحد، وهذا ما ذهب إليه بارمينديس من قبل، وهذا ما يسمى بوحدة الوجود.

فهو يرى بأن وجود الكون مرهون بوجود الجوهر الثابت والأزلي الذي يتمثل في الله الذي هو العلة الفاعلة في الوجود وفي هذا الصدد فإن سبينوزا قد أثبت وجود الله انطلاقا من عدة براهين وهي:

---

[1]- ماجد فخري، **أرسطو طاليس**، المطبعة الكاثوليكية، (د،ط)، بيروت، 1985م، ص 25.

[2]- ابراهيم مصطفى ابراهيم، **الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم**، دار الوفاء، (د،ط)، لبنان، 2000، ص 199.

[3]- المرجع نفسه، ص 193.

البرهان الأول: واجب الوجود: يبين سبينوزا أن الله موجود ضروري فهو الوجود والواقع بكله، وعليه فإن القول بأن الله غير موجود تناقض منطقي، "فوجود الله مشتق من كونه جوهرا لا متناهيا مستندا في ذلك على قاعدتي الوضوح والتمايز".[1]

البرهان الثاني: عقلانية الطبيعة: جميع الأشياء الموجودة في الكون لها سبب وعلة والسبب في وجودها يتمثل في وجود الله، حيث يعتبر الله العلة الفاعلة والموجودات العالم الخارجي فغذا وجد مثلث فهو ينبغي أن يوجد سبب لوجوده وكذلك انعدامه له سبب جعله غير موجود، فالله هو علة وجود الأشياء وتحققها و هو علة عدم وجودها.[2]

البرهان الثالث: القدرة على الوجود: يبرهن سبينوزا "على أن كل الأشياء الموجودة في العالم كان مصدرها من القدرة على ذلك فإذا اكتسب الشيء القدرة على الوجود يكون وجوده الأصلي ناتج عن قوة، فالقدرة على الوجود مرتبطة بالقوة على إثبات الوجود"، ولذلك إذا وجدت الأشياء المتناهية فإن اللامتناهي الذي أقوى منها يجب أن يكون موجودا.[3]

البرهان الرابع: تقريبا فهو لا يختلف عن البرهان الثالث في موضوعه، أي أنه إذا كانت القدرة على الوجود مرهونة بوجود القوة فإنه: يترتب عليه بقدر ما تزداد الأشيا ء الواقعية فإنها بذلك القدرة تزداد قوتها الذاتية على الوجود، وتقتصر القوة الذاتية المطلقة اللامتناهية على كائن واحد وهو الله الذي له قوة ذاتية لا متناهية مطلقة على وجود.[4]

ومن خلال جملة البراهين التي اعتمد عليها سبينوزا في إثبات وجود الله، فإن الله عنده موجود أزلي وقديم تنبثق عنه جميع الموجودات، إن الله عند سبينوزا هو جوهر كلي مطلق لا متناهي وهو لا يقبل القسمة وهو واحد أحد أزلي أبدي فهو يتميز بصفة اللامتناهي *في حين أن فكرة المتناهي تشمل العالم الخارجي

---

[1]– ابراهيم مصطفى ابراهيم، مرجع سابق، ص 202.

[2]– كريم متى، **الفلسفة الحديثة عرض نقدي**، دار أويا، ط2، ليبيا،2000، ص 107.

[3]– المرجع نفسه، ص 107.

[4]– ابراهيم مصطفى ابراهيم، مرجع سابق، ص 203.

*– اللامتناهية: مالا يمكن أن تكون له نهاية ويتميز باللا محدود وهو ما لم يحدد بالفعل وأطلقه ديكارت على الله(ابراهيم مدكور، **المعجم الفلسفي**، ص 160).

– سرمدي: مالا أول له ولا آخر له، فهو خارج عن مقولة الزمان وموجود بلا بدء وبلا نهاية (ابراهيم مدكور، **مادة سرمدي، ص 76).

أي أن وجود الكون غير أزلي وأبدي فهو مؤقت، أما اللامتناهي فهي من صفات الجوهر الأزلي والثابت، أي أن الطبيعة الطابعة تتميز بأنها أبدية وسردمية**.

المطلب الثاني: الطبيعة المطبوعة

اعتمد سبينوزا في إثبات وجود الله على فكرة الطبيعة الطابعة تشير إلى وجود الله المطلق وكيف ان هذه الطبيعة الطابعة تشير إلى وجود الله المطلق وكيف أن هذه الطبيعة قد طبعت العالم الخارجي ونقله من العدم إلى الوجود، وتختلف الطبيعة المطبوعة عن الأول ى حيث أنها تمثل جملة من الأحوال والأعراض التي يجري عليها التناهي والزوال، ويعرف سبينوزا مصطلح الأحوال في كتابة الأخلاق في قوله: "أعني بالحال ذاته".[1] وهذا يعني أن الأحوال غير قادرة على إيجاد نفسها بنفسها، فهي تحتاج إلى جوهر ثابت لإيجادها، كما أن الأحوال لا يمكن أن تتصور بذاتها الأمن خلال تصور ذات أخرى تتمثل في الجوهر، فالله موجود وهو متناهي والذي يتجسد في الكون، ووجوده الأبدي الذي يتمثل في ذاته.

ربط سبينوزا فكرة الطبيعة المطبوعة بالأحوال التي يقصد بها: "ما يطلق على الأشياء الفردية التي تشاهدها في الحياة الاعتيادية، مثل الأشجار والحيوانات". [2] وتتجسد الأحوال في الأفراد الموجودة في الطبيعة، فهي تبدو في الكون أنها منفصلة عن بعضها البعض، ولكل منها مجالها الخاص وتسعى إلى الاتصال لبلوغ الكمال. "فهذا النقص يدفع تلك الأفراد إلى الالتحام بصورة حتميا لتحقيق صفة الكمال"، [3] والكمال هو صفة الله، إذن نجد فلسفة الدين سبينوزا تعتمد على فكرة وحدانية الوجود والتي تترتب على وحدة الجوهر وهو الله الجوهر الواحد، والوجود مقتصرا على وجود الجوهر الثابت.

لم تكن مقتصرة فقط على وجود الله أو علاقة الإنسان بالله، وإنما كانت لسبينوزا موقف من العقائد كاليهودية والمسيحية.

[1]- باروخ سبينوزا، **علم الأخلاق**، مصدر سابق، ص 31.

[2]- كريم متى، مرجع سابق، ص 11.

[3]- المرجع نفسه، ص 11.

المبحث الثاني: موقفه من اليهودية

لقد وقف سبينوزا موقف الناقد والرافض لشعائر الديانة اليهودية، وهذا لما رآه من مخالفة فيها لما جاء في النصوص المقدسة مرجعا سبب ذلك إلى إدخال الدين في المنافع الخاصة، حيث أصبح وسيلة لتحقيق أغراض دنيوية لا غاية لها ولا هدف، فبعد أن قرأ سبينوزا التوراة انتقل إلى التلموذ، واطلع على دراسات من سبقه كابن جبريل، ونظرية موسى القرطبي القائلة بوحدة الوجود. وانطلاقا من هذه المعارف تأثر بها، عمل سبينوزا على إظهار حقيقة العقيدة الدينية اليهودية، التي لم تظهر في ممارسة رجال الدين اليهوديين، مما أدى إلى نقمتهم عليه واتهموه بالإلحاد وأفضى ذلك كله إلى طرده من العقيدة والديانة اليهودية.

فما هي أبرز مواقف سبينوزا من العقيدة اليهودية؟

تتجلى مواقف سبينوزا من اليهودية في النقاط التالية:

– تقديم العقل عن الوحي، واعتبار نصوص الكتاب المقدس ليست مطلقة، فسبينوزا يعتبر أن الكتاب المقدس يحمل تناقضات دفعته أن يقدم العقل عن الوحي لأن العقل هو المحكمة العليا التي تفصل مسائل اليهود، وإذا وجد تناقض بين العقل والوحي فيجب أن يقدم العقل عن الوحي، فلا يمكن اعتبار نصوص الكتاب المقدس مطلقة، [1] وهنا يظهر إتباعه المنهج الديكارتي خاصة القاعدة التي تنص على أنني: لا أقبل شيء على أنه صواب ما لم يتبين لي بالبداية أنه كذلك، أي يتم عرض مسائل الدين على العقل فإذا قبلها فهي صحيحة وإذا رفضها فهي خاطئة، لذلك كان يدعو إلى دين شامل عقلاني وكوني، حيث كان يقول: "من الجنون الخالص تكذيب العقل لتصديق حرف مائد محرف"، [2] لذلك كان يدعو إلى التحرر الفكري لمناقشة كل المسائل الدينية التي كانت محرفة بغرض خدمة رجال الدين والحفاظ على مصالحهم الخاصة، وهذا ما يتجلى مثلا في فكرة شعب الله المختار، فكيف ناقشها سبينوزا؟

– وقف سبينوزا بشدة ضد فكرة شعب الله المختار، والتي استوحيت من الكتاب المقدس اعتمادا على أن الرب اصطفى العبرانيين من بين سائر الأمم وأنه وضع شرائع عادلة لهم وحدهم دون الشعوب الأخرى.

[1]– محمد علي أبو ريان، **تاريخ الفكر الفلسفي**، دار المعرفة الجامعية، ج4، (د،ط)، مصر، 1996م، ص 95.

[2]– باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص 357.

يرى بأن فكرة شعب الله أكذوبة، فالميثاق الأبدي الذي يتحدث عنه اليهود ما هو إلا أكذوبة، ويرى بأن الله أعطاهم الخيرات و فضلهم على الآخرين ليست سعادة، فسعادة الفرد لا تكونن تمتعه وحده بالسعادة وشعور بالفخر بأنه وحده الذي يتمتع بها مع استبعاد الآخرين، وأنه أوتي ما لم يأتيه الآخرين شعورا طفوليا ينشأ عن الحسد، وعن الحقد، لا عن شعور ديني، ويذكر أن الله قد أعطى موسى العقائد والشريعة الدينية للعبرانيون، فالاختيار من الرب كان هنا لظروف طبيعية وتاريخية معينة، أي بمعنى هذا الاختيار لا يرجع الى إمتيازهم في الفضيلة أو العقيدة، وإنما كان المعنى الوحيد له هو أن دولتهم القديمة خضعت لقوانين تكفل تنظيما سلميا للمجتمع فحسب. [1] فالاختيار طابعه اجتماعيا وسياسيا في المرحلة الأولى للدولة اليهودية الأولى في عهد موسى عليه السلام، أما الفكرة التي يريدون اليهود ترويجها والتي تنص بامتيازهم على بقية الشعوب في كل المجالات، فإن سبينوزا يرفضها ويقول في هذا الصدد: "وهكذا نستنتج أنه لما كان الفضل الإلهي يعم جميع الناس على السواء، والله لم يختر العبرانيين إلا من حيث تنظيمهم الإجتماعي وحكومتهم فإن اليهودي الفردي إذا مانظر إليه بمعزل عن تنظيمه الاجتماعي وحكومته لا يملك أي موهبة يخصه الله بها عن سائر البشر، ولا يوجد فارق يميز اليهودي عن غير اليهودي، [2] لذلك فإن سبينوزا يرى أن اليهود الحاليين لا يوجد لهم من التفضيل ما يباهوا به غيرهم من الشعوب، لذلك يرفض هذه العنصرية وهو سبب كراهية الأمم لهم.

– كما نقد سبينوزا اليهود في فكرة معجزة البقاء عبر العصور الطويلة، ورأى أنها لا ترجع إلى رعايتهم الإلهية، وإنما في رأيه ترجع إلى ما جلبوه على أنفسهم من كراهية الآخرين، لذلك فكرة البقاء ليست معجزة على الإطلاق وإنما هي اعتلال وانحراف، وقد وضح ذلك عندما قارن بين "يهود عوملوا معاملة حسنة فتلاشوا بوصفهم يهودا لا بوصفهم أفراد بينما احتفظ الآخرون بهويتهم عندما اضطهدوا" [3] أي أن الحقد والكراهية التي يجلبها اليهود على أنفسهم هي سبب بقائهم ولولاها لاندمجوا مع غيرهم من الأمم كغيرهم من الشعوب المتطورة عبر التاريخ، وبذلك أسقط سبينوزا معجزة البقاء التي يتباهى بها اليهود.

إن هذه الأفكار جعلت من رجال الدين اليهود يتخذون موقفا حلل من سبينوزا، حيث لفقوا له التهم وأخطرها تهمة الإلحاد والهرطقة، مما أدى طرده من الديانة اليهودية، حيث يذكر المؤرخ ديورانت قصة

[1]– فؤاد زكريا، سبينوزا، دار التنوير، (د،ط)، بيروت، لبنان، 2008، ص 270.

[2]– باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص 49.

[3]– فؤاد زكريا، مرجع سابق، ص 271.

حرمانه بقوله: "اتخذ المجلس اليهودي قرار الحرمان بحق سبينوزا عقابا على هرطقة وبدعة، حيث يقول المجلس بقرار الملائكة وحكم القدسيين : نحرم ونلعن وننبذ ونصب دعائنا على باروخ سبينوزا بموافقة الطائفة المقدسة كلها، وبوجود الكتب المقدسة بها نصب عليه اللعنة، وجميع اللعنات المدونة في سفر الشريعة، وليكون ملعونا مغضوبا عليه نهارا وليلا وفي نومه وصبحه، وملعونا في ذهابه وغيابه و خروجه ودخوله، ونرجوا من الله أن ينزل عليه غضبه".[1]

إن هذا الحرمان والطرد الذي تعرض إليه سبينوزا من قبل طائفته، قابله بصدر رحب، لم يتأثر بهذه العقوبة، بل واصل في نشر أفكاره، ومبادئه الفلسفية وإن كان في بداية الأمر يسير بتخوف خوفا من العقوبة الأكبر، وأن هذا الحكم لم يكن بسبب ما قاله سبينوزا عن الله أو العقيدة اليهودية، وإنما بسبب أفكاره التحررية، والتي تدعو الى التفكير بحرية، كما أن هذه الأفكار قد مست الجانب السياسي والاقتصادي، وكان أكبر رجال اليهودية خائفين على مصالحهم، لذلك عرضوا الرشوة على سبينوزا للتراجع عن أفكاره، التي رفضها ورفض كل ما يحد من حرية التفكير والعقل، كما أن الجالية اليهودية كانت تخشى من وصول تلك الأفكار إلى المسيحية وبالتالي التدخل معها في صراع.

– إن ما تعرض له سبينوزا من الطائفة اليهودية جعله يتطلع إلى العقائد الأخرى ويجري مقارنة بينها وبين اليهودية، فقد حاول دراسة المسيحية في منفاه، فكيف كان موقفه منها؟

[1]– منذر شباني، سبينوزا واللاهوت، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، (د، ط)، سوريا، 2009، ص 19.

المبحث الثالث: موقف سبينوزا من المسيحية

لقد قام سبينوزا بعد طرده من اليهودية بتغيير اسمه من باروخ (العبراني) إلى بندكت (اللاتيني)، وذلك لتفادي أي صراع مع المسيحيين، ولقد عاش بين المسيحيين محاولا معرفة عقيدتهم، ولقد توصل أن "الله" في المسيحية مختلفا عن اليهودية، وكان سبينوزا يميل إلى الديانة المسيحية لها وجد فيها من تعاليم إنسانية راقية، وهذا لما تهتم به من الجانب الروحي والباطني للإنسان، فالتعاليم التي جاء بها المسيح عيسى عليه السلام، تؤكد أن الإيمان لا يكون في المظاهر الخارجية، وإنما يكون باطنيا، في حين أن التعاليم اليهودية مهتمة بالمصالح والأهواء والمنافع، وتطبق على هذا الأساس. "فتعاليم موسى في الوصايا العشر كانت في رأيه، مكيفة تبعا لأذهان اليهود، وترمي إلى تحقيق رفات مملكتهم فحسب، أي أن موسى كان يتناول في شريعته الجانب الظاهر من سلوك الإنسان، أما المسيح فقد تناولت تعاليمه حياة الإنسان الباطنة، وكان الجزاء عنده روحيا اكثر من دنيويا".[1] أي أن المسيحية لم ترتبط تعاليمها بالمصالح الدنيوية، كما أن ما جعله ينحاز إلى المسيحية هو تحليلها لطرق الاتصال بين الله وأنبيائه، "فوجد أنه لا يوجد اتصال مباشر بين ذهن الإله وذهن أي آخر سوى المسيح"، [2] فقد رأى أن الاتصال بين الله وموسى في اليهودية يتم عن طريق الكلام والتخاطب، الذي يحتاج إلى تأويل و تفسير وتحليل، بينما المسيح كان الاتصال به عن طريق الذهن والفكر الذي يكون واضحا، ولا يحتاج إلى تحليل وتفسير، هذه الخصائص التي تميز المسيحية، أثرت كثيرا في سبينوزا إلى درجة اعتبار نفسه مقتد بالمسيح، الذي رفض كل عبادة تشتمل على آثار مادية دنيوية زائفة وزائلة، وكذلك بتضحيته الجسيمة، وإلى جانب أن المسيحية عقيدة شاملة للحياة الدنيوية والأخروية، ومهتمة بالحياة الإنسانية الخارجية والباطنية.

لكن سبينوزا رغم إعجابه بشخصية المسيح والديانة المسيحية، إلا أنه لم يعتنقها وهذا لما وجد فيها من ممارسات لا تقل خطورة عن ممارسات اليهود، فهو يرى أنها ابتعدت عن التعاليم الأصلية التي جاء بها المسيح، وأصبحت حسية المنافع والغايات التي يهدف إلى وصولها رجال الدين، حيث يقول سبينوزا: "لقد دهشت مرارا من رؤية أناس يفتخرون بإيمانهم بالدين المسيحي، أي يؤمنون بالحب والسعادة والسلام والعفة والإخلاص لجميع الناس، ويتنازعون مع ذلك بحب شديد، ويظهرون أشد أنواع الحقد، بحيث يظهر

[1]- فؤاد زكريا، مرجع سابق، ص 180.

[2]- المرجع نفسه، ص 180.

إيمانهم في عدائهم، لا في ممارستهم الفضيلة"، [1]فهو يرى أن المسيحيين انحرفوا بديانتهم إلى الأخلاق والصراع والعنف، مبتعدين كل البعد عن شريعتهم الأساسية، ولقد وجه أيضا انتقادات تمثلت في معارضته للمسيحيين محدثين وأبرزها :

– الله ليس علة العالية على الأشياء، بل هو العلة الكامنة في الأشياء، وهنا يبرز فكرة الوحدة بين الله والطبيعة، أي المادة والروح.

– يرى أن فكرة المسيح ابن الله الأزلي ليس كما هي مفهومة من طرف المسيحيين بل "تعني أن المسيح يمثل الحكمة الإلهية الأزلية، كما تتمثل في الأشياء، ولا سيما فى العقل البشري".[2]

أي أنه لا يفسرها ظاهريا بل حقيقتهما عنده في أن الله والمسيح واحد وهذا خاص في الاتصال الذهني، لذلك يقول سبينوزا : "أن الله كشف عن نفسه للحواريين من خلال روح المسيح ... كما أن الله حكمة تفوق حكمة الإنسان وقد تجسدت في المسيح وأن المسيح أصبح طريق للخلاص" [3]، فالمسيح يعبر عن حكمة الله في الخلق، وفى روحه تظهر الذات الإلهية، وليس في جسده وصورته، لأن المسيح عند المسيحيين قتل والصورة فنت لكن الروح باقية لأن الله لم يفنى وهو باق وأزلي وأبدي، وهذا ما جعله ينتقدهم في:

– لا يرى أن الله اتخذ صورة بشرية، بل ظهر في الروح فقط، لذلك يقول عن فكرة اتخاذ الله صورة بشرية: "هذا القول لا يبدو لي أقل امتناعا من القول بأن الدائرة قد اتخذت صورة المربع وهذا يظهر تأثير التفسير العلمي في دراسة الدين سبينوزا، فهو ينكر أولوهية المسيح لأنه يرى استحالة أن يصبح الله إنسانيا، فالمسيح ما هو إلا حكيم فريد عرف الحب العقلي وأراد تعليم البشر عن طريق الأمثال، وهذا اتضح أن سبينوزا انتقد أيضا المسيحية، ولكنه كان أقل تصريحا بذلك من اليهودية، بل كان يداهنها، لأنه يعرف أن السلطات الحاكمة والأغلبية الموجودة في بلده هولندا تؤمن بالمسيحية، إلا أنه يعترف أن جوهر المسيحية افصل من اليهودية، مستخلصا أن الشخصية الأصح هي شخصية المسيح التي تهدف إلى حماية البشر، وتحقيق السلام في الدنيا والآخرة.

[1]– باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، المصدر السلبق، ص 113.

[2]– فؤاد زكريا، المرجع السابق، ص 182.

[3]– باروخ سبينوزا، مصدر سابق، ص 129.

المبحث الرابع: وظيفة العقيدة الدينية

قبل التكلم عن وظيفة العقائد، لا بد من التطرق إلى نقطة مهمة، وهي الحقيقة النبوية أم الحقيقية العقلية، ومن ناحية الأفضلية، فإن سبينوزا يرى أن الله مصدر كل الحقائق، فالحقيقة النبوية مصدرها من الله، والحقيقة العقلية مصدرها النور الفطري الذي هو من الله سبحانه وتعالى، لكن الحقيقة أو المعرفة النبوية تقوم على التخيل، والتخيل بطبيعته لا ينطوي على اليقين التام والكامل، أما المعرفة العقلية فهي أوضح لأنها تأتي من الطبيعة الإلهية دون توسط النبي، لذلك يرى "أن العقيدة الدينية ليست لها أي وظيفة نظرية تتعلق بالمعرفة، ففي كل الميادين المعرفية، يسيطر العقل بلا منافس" [1]، لذلك فهو يرى أن العقيدة ليست لها وظيفة نظرية، وإنما وظيفتها عملية فحسب ولا أهمية للجانب النظري فيها، فالوظيفة العملية التي ترمي إليها العقيدة هي الإيمان، لأن به تحصل الطاعة والامتثال للأوامر والنواهي الإلهية، وليس من وظيفة العقيدة الفكر والتفكير في ماهية الله، لذلك سبينوزا لا يعترف بالوظيفة النظرية طالما الوظيفة العملية للعقيدة تتحقق، فالسلوك العملي الذي يتحقق بالإيمان الديني هو من أهم هدف، وفي هذه الحالة لا أهمية مطلقة للجانب الفكري والنظري للإعتقاد الديني، لذلك يقول: "ليس لأحد أن ينكر أن الإيمان بهذه المذاهب ضروري، لكي يستطيع كل شخص بلا استثناء أن يطيع الله وفقا لما يقضي به الشرع، أما بكون الله من حيث هو نار أو روح أو فكر، وهذا أمر لا شأن له بالإيمان"، [2] فهو يفصل بين الإيمان والعقل، فهو يرى أن الإيمان يحض ولا يأمر شيء سوى الطاعة والتقوى، أما التحرر الفكري فهو من عمل العقل، وهما لا يتعارضان بل متساويان، كل واحد في ميدانه الخاص. ونظرا لجهل العامة بحقيقة الرب، فإن سبيلهم إلى ذلك هو الإيمان، فالإيمان يعرفه سبينوزا بقوله: "أن الإيمان هو أن ننسب إلى الله بالفكر خصائص، يؤدي الجهل بها إلى ضياع الطاعة، بل على حين أن وجود الطاعة، يتبع وجود هذه الخصائص بالضرورة"[3]، ولضمان الطاعة يذهب سبينورا لأقل حد للعقيدة يوصي بها كل مؤمن وهي سبع عقائد وهي كالأتي:

– العقيدة الأولى هي الإقرار بوجود الله، والثانية أنه لا شريك له فهو واحد، والثالثة وجوده وحضوره في كل مكان، فهو مطلع على كل شيء، والرابعة له القدرة على كل شيء، فالعقائد الأربعة تتناول صفات الله

[1]– فؤاد زكريا، مرجع سابق، ص 186.

[2]– باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص 188.

[3]– باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، مصدر سابق، ص 340.

وتشير الخامسة إلى ما يريد الله من عباده، و تخبرتنا الأخيرتان عن مصير المطيعين أو مخالفين لأوامره، فهنا في العقيدة الخامسة هي أن الطاعة تتمثل في حب الغير والعدل بينهم والإحسان إليهم، والسادسة تبين أن الطاعة طريق الخلاص، والسابعة أن الله غفور رحيم، فهذا الأمر لو لم يسلم به ليئس الجميع من خلاصهم، ولما وجد سبب للإيمان بالرحمة الإلهية[1]، فالله يغفر لمن يتوب إليه من بني آدم الخطاءين.

" فالمطلوب من الإنسان المؤمن أن يأخذ بهذا الحد الأدنى من العقيدة و يعمل على مقتضاها، لا أن يسعى بالضرورة إلى معرفة طبيعة الله وصفاته" [2]، وظيفة العقيدة لا يهمها معرفة الطبيعة الإلهية، أو الحرية الإلهية، بقدر ما يهمها التقوى والصدق في تقديم أفضل العبادات والأعمال.

فالعقيدة الحقيقية تحث على نشر السلام والأمن والحب والإحسان وتجاوز الخلافات والأحقاد، وهذه الحقيقة قد عمل بها عهد نبينا محمد عليه الصلاة والسلام، بفضل الدين الإسلامي، جمع شمل العرب، ووحد بينهم بعد أن كانوا أعداء، فالعقيدة تهدف إلى وحدة الإنسانية وهذا الدين الحقيقي.

[1]– جلال الدين سعيد، سبينوزا والكتاب المقدس، الدين والأخلاق والسياسة، مؤمنون بلا حدود، ط1، الرباط، المغرب، 2017م، ص 127.

[2]– جلال الدين سعيد، مرجع سابق، ص 129.

خلاصة الفصل

انطلاقا من هذا كله نجد سبينوزا يحاول الكشف عن حقائق وقيمة العقائد الدينية، مشيرا إلى دور العقل باعتباره المعيار المطلق للحقيقة المطلقة، فهو يدعو إلى جعل الدين في خدمة العقل وتطويره، وهو بذلك يوفق بين الفلسفة والدين، وبهذا يزول التعصب إلى الدين، وقبول الأديان والعقائد الأخرى، أما إكراه العقل على العقائد الدينية يؤدي إلى الانفكاك عنه.

الفصل الثاني: الفلسفة السياسية عند سبينوزا

- **تمهيد**
- **المبحث الأول: الحق الطبيعي والحق السياسي**
- **المبحث الثاني: كيفية تشكيل الدولة**
- **المبحث الثالث: الممارسة السياسية في الدولة**
- **المبحث الرابع: الديمقراطية كأفضل نظام سياسي**
- **خلاصة الفصل**

تمهيد: ترجع المسألة السياسية في الفكر الفلسفي منذ العصر اليوناني ونشوء مفهوم الدولة إلى غاية يومنا هذا إلى ما تتعرض له المجتمعات الإنسانية من مخاطر تهدد بنيتها التحتية وغايتها المدنية، وهذا بشكل عام، فالتمدن غاية سياسية تطمح إليها الشعوب، وذلك لما تحمله من عدل وحرية، إلا أن الأنظمة السياسية في أغلبها تحول دون ذلك، وهذا لما تقوم عليه من طغيان واستبداد الحكام لمحكوميهم وشعوبهم، وهذا النوع من الأنظمة السياسية عطش الشعوب إلى الحرية والإنعتاق الفكري، وأدى إلى الثورة في الفكر السياسي، فقامت نظريات فلسفية، تعيد النظر في العلاقة بين السلطة والأفراد، وكان الفلاسفة هم من تحملوا هذه المسؤولية وذلك بحكم أن الفيلسوف لا يبقى حياديا بل قاضيا في هذه المسائل، وهذا ما رأيناه عند سبينوزا الذي تحمل كل المكاره من بني جلدته إلا أنهم لم ينالوا من عزيمته شيئا، فقدم مشروعا سياسيا، من خلاله نظر إلى مجتمع مدني ليبرالي أساسه الحرية، والتي يعتبرها الغاية القصوى لقيام الدولة.

لذلك سوف نتعرض خلال هذا الفصل إلى كيفية قيام المجتمع المدني، وكيفية تشكيل الدولة، وكيف ينبغي أن تكون الممارسة السياسية والعلاقة بين الحاكم والمحكوم؟ متوصلا في الأخير إلى نظام الحكم الديمقراطي كنظام أمثل لحكم الدولة.

المبحث الأول الحق الطبيعي والحق السياسي

تعتبر فكرة الحق الطبيعي والعقد الإجتماعي من أهم الأفكار السائدة في الفلسفة السياسية في عصر سينوزا، وحتى في العصور التي قبله، وكانتا هاتين الفكرتين متكاملتين في عصره، وذلك بأن حقوق الفرد الطبيعية و التي تكون في الحالة السابقة على التنظيم الإجتماعي (الدولة) ترتكز على مقدار من القوة، ثم تؤثر عوامل على الأفراد وتحتم عليهم التنازل عن حقوقهم الطبيعية، قد يكون الخوف المتبادل، أي رغبة كل فرد في إتقاء شر الأجر، وقد يكون السعي في المزيد من النفع، وقد يكون تحكيم العقل الذي يكشف عن عدم تعارض مصالح الأفراد[1].

وعموما فإن هذه العوامل هي التي تؤدي إلى عقد إجتماعي إنساني وتكوين مجتمع منظم تحت رعاية سلطة حاكمة تشرف على إحترام وتنظيم ما تم التنازل عنه من حقوق طبيعية، أي الانتقال من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني السياسي، فهل أثرت هذه الأفكار في فلسفة سبينوزا ؟ وكيف ترض سبينوزا إلى الحق الطبيعي والحق السياسي؟ والانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالية المدية.

المطلب الأول: الحق الطبيعي.

تأثر سبينوزا في كتاباته السياسية بهذه النظرية، مع إضافة تعديلات خاصة عليها، فالحق الطبيعي حسبه هو القانون الطبيعي العام، ويظهر هنا الفرق بينه وبين هوبز، هذا الأخير الذي يصور حالة الحق الطبيعي كوضع يغيب فيه القانون، ويخضع الفرد لنزوات الغريزية الشريرة التي تحوله إلى ذئب لأخيه الإنسان، فنجد سبينوزا على عكس ذلك، فالحق الطبيعي يعتبر مبنيا على قانون أساسي تخضع له كب الكائنات، وهو مبدأ الحفاظ على الذات، فيقول سبينوزا " أعني بالحق الطبيعي نفس قوانين الطبيعة أو قواعدها التي يحدث كل شيء وفق لها، أي بعبارة أخرى قوة الطبيعة ذاتها... وعلى ذلك فكل ما يفعله الإنسان وفقا لقوانين طبيعته، يفعله بحق طبيعي كامل، ويكون له الحق على الطبيعة بقدر ما له من قوة."[2]

فالحق الطبيعي ينسجم مع قانون الطبيعة ككل قائم على مبدأ الضرورة والتي تخضع لها كل الكائنات، " لذلك الحق الطبيعي واحد عند جميع الأفراد لا يختلف فيه شخص عن الآخر، ففي هذا الميدان تتحكم

---

[1]– فؤاد زكريا، سبينوزا، **مرجع سابق**، ص 270.

[2]– أروخ سبينوزا، **رسالة في السياسة**، تر: عمر مهيبل، المؤسسة الوطنية للحقوق المطبعية، (د،ط)، الجزائر، 2012، ص 03.

الرغبة والقدرة، لا العقل[1]، لذلك فإن حق كل فرد يمتد بقدر ما تمتد قوته، فتتفاوت حصص الأفراد تبعا لتفاوت قواتهم وقدراتهم لأن قانون الطبيعة هو التفاوت، وهكذا تكون الغلبة في هذه الحالة للقوي، لكن هذا الإعتماد المفرط على القوة سيؤدي إلى إفلاس الحالة الطبيعية، فلابد إذن من الإحتكام التدريجي للعقل الذي يقود الناس إلى نوع من التعاقد والتوافق والعيش وفق قانون عام لأن الناس فطروا على أنهم لا يستطيعون العيش دون قانون عام[2].

لذلك أنثروبولوجية سبينوزا تتعامل مع الإنسان على أنه ليس عدوا لبني جنسه بدافع طبيعته بل بدافع الجهل بها، فالعنف الناتج عن اللامعرفة واللامعقولية ليس فعل أصلي في الطبيعة البشرية، ولا يمكن أن ينسب إليها لكن حين يعرف الإنسان وبكيفية عقلية طبيعته سيدرك حتما، ما هو نافع بالنسبة إليه، فنفهم من ذلك أن الحق الطبيعي مجرد قواعد تتميز بها طبيعة كل فرد وهي القواعد التي يمكن لها أن كل موجود، يتحدد وجوده وسلوكه حتميا على نحو معين، يؤدي هذا الحق الكوني والمطلق في البقاء عند سبيموزا إلى تنمية الإحساس بالكراهية والعداوة فيما بين الأفراد التي تعبر عن حالة الخوف والضعف أمام الغير ويوضح سبينوزا ذلك بقوله:" يخضعوا الدافع الشهوة وحده، لأن الطبيعة لم تعطهم سواه، وحرمتهم من القوة الفعلية على حياة وفقا للعقل السليم[3].

وفي هذه الحالة تتزعزع الطبيعة الإجتماعية للإنسان الذي يتعامل مع غيره بدافع الخوف والريب والحذر، يقول سبينوزا:" على ذلك فإن كل ما، يراه الفرد الخاضع لمملكة الطبيعة وحدها نافعا له، سواء كان في ذلك مدفوعا بالعقل السليم، أم بقوة إنفعالاته، يحق له أن يشتهيه طبقا لحق طبيعي مطلق، وأن يستولي عليه بأي وسيلة سواء بالقوة أو بالمخادعة أم بالصلوات، أو بأية وسيلة أخرى أيسر من غيرها، و بتالي يحق له إذن أن يعد من يمنعه من تحقيق غرضه عدوا له [4]، وفي هذه الحالة يصبح من الضروري أن يعيش الإنسان وفق قوانين العقل، وأن يعدلوا على شهواتهم وأهوائهم بالعقل وفي هذا المعنى يقول سبينوزا:" على أنه يظل من الصحيح دون شك، أن الأنفع كثيرا للناس أن يعيشوا طبقا لقوانين عقولهم ومعاييرها اليقينة، لأنها كما قلنا لا تتجه إلا إلى تحقيق ما فيه نفع حقيقي للبشر" [5]، وفي هذا سبينوزا لا

---

[1] – فؤاد زكريا، **مرجع سابق**، ص 227.

[2] – أروخ سبينوزا، **مصدر سابق**، ص 105.

[3] – باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهون والسياسة**، مصدر سابق، ص 369.

[4] – المصدر نفسه، ص 369.

[5] – المصدر نفسه، ص ص 369، 370.

يدعو إلى تغيير الطبيعة البشرية أو إقصاء الرغبات والشهوات، لأن العقل يمنع البشر من القيام بحماقات التي يمكن أن تلحق الضرر بالفرد والجماعة على حد سواء.

وبتالي لا يمكن العيش وفق قوانين العقل إلا حماية لأمن وسلامة الجميع، من هنا نستنتج أن الحق الطبيعي عند سبينوزا يخرج من أنثروبولوجيا التي كرسها هوبز إلى الأفق الأنطولوجي الإنساني أي إلى الوعي الإنساني المنسجم مع الوجود الكوني.

المطلب الثاني: الحق السياسي.

تنتهي النظرية الأخلاقية عند سبينوزا خصوصا في كتابه الأخلاق إلى التشديد على أهمية الحياة الإجتماعية، وتجميدها من حيث أنها تحقق كمال الشخصية الأخلاقي للفرد، وتصمن الحرية الحقيقية للإنسان، فليس مم الممكن الحديث عن الأخلاق أو الحرية أو الإكتمال الإنساني داخل الحالة الطبيعية. إن هذه الفضائل تجد تجسيدها في الحياة الإجتماعية، فالحالة المدينة هي إمتداد طبيعي للحالة الطبيعية، وليس تجاوز لها، أو تعارض معها، كما قد يظهر ذلك مع هوبز، فالحالة المدينةالإجتماعية ستتولد مم رحم مقتضيات حالة الحق الطبيعي، فسبينوزا يدعوا إلى تحكيم العقل في الحالة الطبيعة، إلا أن إختلاف الناس وتباينهم في طريقة التفكير، وطرق تحقيقهم لخبرهم ومنع النشر، جعل الناس تذهبإلى تكوين جماعات سياسية، في ظل نظام سياسي يوحدهم ويحفظ أمنهم و سلامتهم، يقول في ذلك: " فقد كان لزما عليهم أن يتفقوا فيما بينهم عن طريق تنظيم وتعاهد حاسم على إخضاع كل شيء لتوجيهات العقل وحده"[1]فالتنظيم الإجتماعي يوجه أعمالهم وينظم علاقاتهم وفق الواجب الذي هو قانون العقل، ومن ثم يعد العقل هو الأداة الوحيدة التي توحد أعمال الناس وتحقق الإجتماع و تفسخ المجال لقيام الدولة، يقول سبينوزا:" الناس يتفقون بطبعهم بصورة أفضل عندما يعيشون على مقتضى العقل[2]، لذلك فإن من مصلحة الدولة أن تحتكم إلى العقل فيجعلها تحد من ذاتها تاركا للأفراد قدرا كبيرا من الحقوق التي تمارس بحرية، كحق التعبير والتفكير، الذي اعتبره سبينوزا أساس الحكم السليم والصحيح.

من هنا حرص سبينوزا على تبيين دور العقل السياسي في البحث على النظام الأفضل للحكم، الذي يستطيع إرضاء جميع الناس، وتجنب تفكيك المجتمع خاصة بالنظر إلى العلاقة المعقدة بين غاية الأفراد وغاية الدولة لأن الأهواء لا توحد الناس، بل تفرقهم وتجعلهم أعداء، وتحرضهم على المشاعر السلبية

---

[1]– باروخ سبينوزا، **مصدر سابق**، ص 380.

[2]– باروخ سبينوزا، **علم الأخلاق**، مصدر سابق، ص 262.

كالغيرة والحقد، والكراهية التي تقف أمام الحب، الصداقة والتلاحم والتكافل الإجتماعي، فبذلك لا تتألف قلوب الجماعة، ولن يبرز إلى الوجود الجسم السياسي إلا إذا حكم العقل بينهم، يقول سبينوزا:" الإنسان يسلك على مقتضى قوانين طبيعته عندما يكون عيشة على مقتضى العقل، وعلى هذا الإعتبار فقط تتفق مع طبيعته دائما، وبالضرورة مع طبيعة إنسان آخر، إذن فمن بين الأشياء جميعا ليس أنفع للإنسان من إنسان آخر" [1]، وهذا يشير إلى تكوين مجتمع يقوم أيضا على تقسيم العمل، فلو لم تكن الناس بتقديم مساعدات متبادلة بين بعضهم البعض لما توفرت لأحد القدرة، لتزويد نفسه بما يلزم لعيشه وبقائه.

من هنا تصبح الحياة الإجتماعية ما هي إلا امتداد للحياة الأخلاقية لا تتحقق إلا داخل الدولة كإطار يتحقق فيه التضامن ويسود فيه الأمن والفضيلة، ومن هنا يحتاج كل مجتمع إلى حكومة وقوانين لتنظيم أفراده، وهكذا ينشأ التنظيم السياسي الذي هو أعلى أنواع التنظيم.

المبحث الثاني: كيفية تشكيل الدولة

يعتمد سبينوزا في فكرة تشكيل الدولة على إنسان من كونه كائن تحكمه الرغبة والمتمثلة في المحافظة على وجوده وضمان استمراره، التي تجعله يعمل على تعزيز قوته ودعم قدرته على الفعل، ولما كانت الرغبة هذه ذاتها قاسم مشترك بين جميع البشر، فحتما أن الفرد يجد الرغبة نفسها عند فرد آخر، ولعل هذا يبرر رأي سبينوزا التي تقول بأن التصادم والتعارض الطبيعي بالنسبة للإنسان والذي لا يعني أن الشر طبيعة الإنسان، لأنه في المقابل يدفع التعارض الناس إلى أن يدركوا وبشكل تلقائي وطبيعي أثناء العمل والممارسة أنه عليهم توحيد جهودهم ليكتسب كل فرد قوة أكبر وحياة أطول فالفرد داخل المجموعة عنصر أكثر قوة منه خارجها أو في حالة التآزر بينهم، فلن يكون بإمكانهم تلبية مطالبهم واحتياجاتهم الحيوية.[2]

ينقل سبينوزا عن هوبز فكرة الكوناتوس Le conatus ففي الحالة الطبيعة يسعى كل إنسان إلى المحافظة على الوجود والاستمرارية في الحياة، حيث يهدف كل واحد إلى خيره الشخصي وفق طبيعته وما توفره له من قدرات جسدية وعقلية، وفي هذه الحالة تتحدد دلالات قيم الخير والشر حسب أهواء ورغبات الفرد وتتقلب وفق تقلب النفسية البشرية، هذه النفس التي تشرع لها الأهواء حق الملكية قانونا.

[1]– باروخ سبينوزا، **علم الأخلاق**، مصدر سابق، ص 262.

[2]– باروخ سبينوزا، **رسالة في السياسة**، مصدر سابق، ص 43.

إن هذه الحالة غير مناسبة لتطور قدرة الإنسان وقوته على المثابرة في الوجود لكن سبينوزا استمر في إعتبار الحالة الطبيعية حالة إجتماع لأن الفرد يكون في علاقة مع غيره، بدليل أنه يقلده، ويغار منه ويتكبر عليه... إلا أنه ليس في إنسجام وتعاون معه، ولهذا يعتبره سبينوزا في حالة عزلة لن يتخلص منها إلا حين يقرر وبشكل إرادي التحالف مع الآخرين، أين يتفق الجميع ويتعاهد على تجاوز المصالح الشخصية و العمل من أجل الصالح العام، فالإتفاق ليس حالة إصطناعية، بل هو إستمرار للحالة الطبيعية، يقول سبينوزا:" لا ينبغي لنا أن نبحث عن الأسباب والمبادئ الطبيعية للدولة في التعاليم العامة للعقل، و لكن نستنبطها من الطبيعة" [1]، فالناس من خلال التعاهد، ورغبة منهم في الإستفادة من منافع ومكاسب الحياة داخل المدينة لم يقرروا التنازل على حقوقهم الطبيعية بل تحويلها إلى المجتمع الذي هو قوة الأفراد المجتمعة، أي الخير الأعم، فالدولة إذن تقوم على أسس ضاربة جذورها في الطبيعة الإنسانية.

من هنا ترى أن مفهوم الدولة الذي برز كمفهوم أنثروبولوجي أو سياسي في فلسفة هوبز، فإن سبينوزا عمق هذا المفهوم وربطه بأساس أنطولوجي، وتصور كوسمولوجي، (الطبيعة الإنساتية، الطبيعة الطابعة، الطبيعة المطبوعة)، فهو ينتقل من مستوى التفكير السياسي السطحي إلى مستوى التفكير السياسي الأنطولوجي أو الأنطولوجيا السياسية، عندما اعتبر أن الدولة امتداد للحالة الطبيعية، فهي كمال للحق الطبيعي.

إن الإنسان في البدء جزء من الظواهر الطبيعية يخضع لقوانينها الطبيعية مثله مثل جميع الأشياء، يقول سبينوزا:" إن أي تصرف يقوم به الإنسان سيكون مطابقا لقوانين أو لقواعد طبيعية" [2]، يتعلم أن يكون عضوا داخل الجماعة، ومصلحته لا تتحقق إلا في إطار تضامن جماعي، يقول سبينوزا:" والآن سأعرض الشرط الذي يمكن أن يتكون به مجتمع إنساني دون أدنى تعارض مع الحق الطبيعي المطلق على كب شيء ، أي السلطة المطلقة في إعطاء الأوامر التي يتعين على كل فرد أن يطيعها إما بمحض إختياره، و إما خوفا من العقاب الشديد، ويسمى نظام المجتمع الذي يتحقق على هذا النحو بالديمقراطية[3].

[1]– باروخ سبيموزا، **رسالة في السياسة**، مصدر سابق، ص 33

[2]– باروخ سبيموزا، **رسالة في السياسة**، مصدر سابق، ص 37.

[3]– باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهون والسياسة**، مصدر سابق، ص 372.

نستنتج من هذا القول أن سبينوزا لا يفصل بين المجتمع المدني والدولة كجسم سياسي، الدولة هي المجتمع والمجتمع هو الدولة، وهذا يعني أن الدولة هي إمتداد لجسم اجتماعي، وماهيتها هي تفويض جماعي بناء على تعاقد واتفاق بموجبه يتنازل الناس عن حقوقهم إلى الحاكم سواء كان فردا أم هيئة.

المبحث الثالث: الممارسة السياسية في الدولة.

للحفاظ على استمرار وبقاء الدولة هو توحد شعبها وأمنه واستقراره، ورضائه بحكمه، وهذا كله لا يتحقق إلا من خلال نجاح العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أي نجاع الفعل السياسي، فما حقيقة السياسة و كيف تمارس؟ وماهي طرق نجاحها؟

المطلب الأول : السياسة من الحذر واليقظة.

يستخلص سبينوزا من نقده لفلفة هوبز أن العنف والتخويف لا يحميان هيبة وقو الحاكم، لأن المستبد الأكثر بطشا سيكون الشعب نفسه، ويقول:" لست قوة السلطة بمقدار ما تثيره من خوف، وإلا كان رعابا الطاغية هم الذين يملكون أقوى سلطة لأنه يخشاهم إلى أبعد حد [1]، ولهذا السبب نجده يؤكد على أنه لا يوجد نظام في مأمن من الانهيار واللااستقرار، ويستطيع تجنب الفوضى بشكل نهائي، أو إجبار الناس على الخضوع والطاعة، لأن البشر بطبيعتهم لا يتنازلون عن حقوقهم، ولا يخلصون لعهودهم بشكل دائم، فكل فرد داخل الجماعة يحمل في ذاته جانبا غير قابل لتطويع و إستعباده وإخضاعه، وهذا ما تعجز عنه الدولة بجميع أساليبها التعسفية، يقول سبينوزا :" فإن من يتوقع من جميع الناس تكرار نفس الأقوال التي تلقن لهم يكون واهما بحق، إذ أنه كلما حاول المرء سلب الناس حريتهم في التعبير استثار مقاومتهم" [2]، فالدولة غير قادرة على احتواء جميع أفرادها والهيمنة عليهم وتجريدهم من استقلاليتهم، باعتبار أن لكل شخص خصوصيته وطبيعته التي تميزه عن غيره وتحول دون بينه وبين التماهي في الموجودات الأخرى لدرجة التغيب وعدم المثابرة في الوجود، لذلك فإنه يمكن محافظة كل فرد داخل الجماعة السياسية على حقوقه ويتصرف وفق إرادته، ماينجر عنه بالضرورة أن استقرار الدولة ومأمنها يتقدم كإشكالية كبرى لدى السياسة، ويعبر عن مأزق حقيقي في العمل السياسي وخاصة أن الأفراد يتمتعون داخل الدولة بكامل حريتهم في التفكير والتعبير والحكم، وأنه لا يمكن للقانون أن يجردهم من ذلك، هذا ما يدعونا إلى التساؤل عن الكيفية التي يفترضها سبينوزا لتحقيق أمن الدولة مع حرية الأفراد.

---

[1]– المصدر نفسه، ص 385.

[2]– باروخ سبينوزا، **رسالة اللاهون والسياسة**، مصدر سابق، ص 440.

علما أن الأفراد داخل الدولة يتمتعون بكامل حريتهم في التفكير و التعبير والحكم، لذلك فإن سبينوزا انطلق من الإرادة الطبيعية للفرد والمواطن والتي تجعل من طاعته للقوانين والأوامر السياسية رغبة داخلية ذاتية وليست حبرا خارجيا، لذلك يقول:" ومهما كان الباعث الذي يدفع الإنسان إلى تنفيذ أوامر السلطة العليا، أعني الخوف من العقاب أو الطمع في الثواب أو حب الوطن أو أية عاطفة أخرى، فإنه يكون قد اتخذ قراره بمحض إرادته، ومع ذلك يظل خاضعا لأوانر السلطة العليا"، إن الطاعة فعل إرادي وحر، والمواطنون يطيعون القوانين ليس تحت تأثير السلطة السياسية، وهذا ما يبين أن مواطن سبينوزا سيد أحكامه وهذا لتمتعه بحرية الحكم ومناقشته قرارات الدولة، لذلك فإنه ينبغي عن السياسي وخاصة الحاكم أن لا يعتقد أن طاعة الشعب للقوانين والتشريعات تعود لهيبته وقوته، فهو لا يفرض الطاعة على الشعب، بل الشعب هو الذي يقرر ذلك فهي لا تظهر كنتيجة لهيمنة الدولة، لذلك فإن العصيان أيضا لا يرجع لضعف الدولة، فكم من دولة رغم قوتها أسقطتها شعوبها، وكم من دولة رغم ضعفها أصبحت محل إحترام شعوبها وبتالي أن الحاكم لا يفرض احترام النظام بل أن مدينة مواطنين و رغائهم هما اللذان يمكنان السلطة السياسية من معاقبة المجرمين و المنحرفين عن النظام، فالسلطة السياسية مدينة في وجودها لطاعة الشعب، فالسياسي الناجح هو الذي يستفيد من تجارب الماضي ليتنبأ بالكيفيات التي يجب أن يكون عليها المستقبل، وذلك لضمان الأمن الدائم للدولة، وهنا يظهر أن المسألة الأمنية تشغل حيزا كبيرا في فلسفة سبينوزا حيث اعتبرها هي الهدف الأسمى للدولة، فيقول:" الغاية القصوى من تأسيس الدولة ليست السيادة أو إرهاب الناس، أو جعلهم يقعون تحت تأثير الآخرين، بل هي تحرير الفرد من الخوف بحيث يعيش كل فرد في أمان بقدر الإمكان[1]، والدولة لكي تفرض سلطتها و بكيفية ناجحة ينبغي لها أن تكون مؤسسة إجتماعية إنسانية، يشعر فيها الناس بالحرية، " فالدولة التي تمنح الحريات لرعاياها تستطيع أن تكون أكثر اطمئنان على أمنها [2]، وهذه الحرية لا تتعارض مع ولاء الشعب بل تدفع به إلى الاستمرار فكيف تضمن الدولة ولاء شعبها؟

[1]– باروخ سبينوزا، **رسالة اللاهون والسياسة**، مصدر سابق، ص 437.

[2]– فؤاد زكريا، سبينوزا، **مرجع سابق**، ص 234.

المطلب الثاني: كيفيات ضمان وفاء الشعب لدولة.

يرى سبينوزا أن نجاح الدولة في فرض سلطتها يقوم على مدى مراعاة الطبيعة الانسانية، التي تمكنها من ضمان ولاء ووفاء المواطنين و التزامهم بقوانينها واحترامهم، وهنا كأنه يؤكد على أن قوة الدولة تكمن في قوة الإنفاق والتعاقد بين مواطنين.

يبرز سبينوزا عدة آليات وشروط تمكن الجسم السياسي من الحفاظ على وجوده واستمراريته، وهي كالآتي:

أ) محاكاة النزعة الطبيعية النفعية للإنسان : هنا لابد من مراعاة الطبيعة الإنسانية الميالة إلى النفع ، بوعوده مجانا و إنما لتحقيق منافعه العامة والخاصة، حيث يقول سبيموزا :" من الغباء أن يطلب الإنسان من آخر أن يلتزم بعقد إلى الأبد، دون أن يحاول في الوقت نفسه أن يبين له أن فسخ العقد يضر من يفسخه أكثر مما ينفعه"[1].

إذ أن ما يجب أن يضاف إلى الوعد هي قدرة الحاكم على المحافظة على شروط وظروف الإلتزام بمعاملة ، غالبية الحسنة ليست ضمانات كافيا لالتزام الأفراد بوعودهم، إن لم يكن ذلك من ورائه الشعور بالخوف أو الطمع والأمل في الخير بقول سبينوزا: أن أحد لا يمكن أن يفي مطلقا بوعده هذا، إلا خوفا من شر أعظم أو طمعا في خير أكبر"[2].

فالجماعة لا يمكنها الوفاء بوعودها وطاعة قوانين الدولة، إلا إذا كان سيبني منافع كبيرة إذا أطاعها وعمل على هيبة الدولة وسلامتها و سيعاقب إذا إنحرف وخالف عنها، وبهذا نفهم أن سبينوزا يعتبر الحاكم طرفا في الإتفاق، وهو ملزم بتحويل الأفراد إلى مواطنون يحترمون وعودهم، بالتزامه هو نفسه بوعوده نحو الشعب، أي أنهم سيجازون خيرا إذا ما أطاعوا القوانين، ويعاقبون إذا ما خرجو عنها، وهنا يستشهد سبينوزا بالنموذج العبراني، ففي عهد موسى الدولة العبرانية الأولى، لم ينتزع من الشعب الطاعة و الولاء بالترهيب والعنف والحيلة، بل بالوعود التي صورن لهم مستقبلا جميلا ممكن التحقق كأنه حاضر.

حيث حرر موسى شعبه من الإحساس بالريب والشك، والخوف من أن لا تكون المنافع التي دفعت الناس إلى تحويل قوتها إلى شخص آخر إلا أوهاما وسراب، وإذا كان الناس قد توحدوا من أجل مصالحهم فإنهم لا يستمرون في الإتحاد إلا إذا تبين بالدليل أنهم سيحافضون عليها، يقول سبينوزا:" إن الشريعة لم تعد

[1]– باروخ سبينوزا، **رسالة اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق ، 371.

[2]– المصدر نفسه، ص 371.

العبرانيين بشيء مقابل طاعتهم إلا باستمرار دولتهم التي يسعدون بها وبنعم الدنيا، وفي مقابل ذلك أنذرتهم بسقوط الدولة وبأفدح المصائب لو أنهم عصوا الميثاق ونقضوه فغاية كل مجتمع وكل دولة هي العيش في أمن والحصول على مزايا معينة"[1].

ب) تحويل القدرات الفردية إلى القدرة الجماعية:

لنتمكن الحاكم من الوفاء بوعوده، وضمان وفاء المواطنين للاتفاق ، يجب على المواطنين أن يقبلوا بتحويل القدرة إلى المجتمع، يقول سبينوزا:" يجب على كل فرد أن يفوض إلى المجتمع كل ما له من قدرة، بحيث يكون لهذا المجتمع الحق الطبيعي المطلق على كل شيء، أي السلطة المطلقة في إعطاء الأوامر التي يتعين على كل فرد أن يطيعها أما بمحض وإما بخوف من العقاب الشديد" [2]، إلا أنه من جهة أخرى يؤكد سبينوزا على أن الفرد لم يفقد حقه في نقض وعده في أي لحظة، بما أن هذا الوعد ليس إلا وعدا شفهيا ، ومجرد كلام يقول في ذلك: إن هذا الوعد يبقى صالحا فقط إذا لم تتغير إرادة الملتزم، والحقيقة أنه مادام في إمكانه التراجع عن وعده فهذا يعني أن حقه لم يسلب لأن وعده عبارة عن كلمات لا أكثر"[3] ، وبما أن الإنسان في تصور سبينوزا " يبقى الحكم الأوحد على أفعاله" [4]، فإن خوفه من ضياع حقوقه في الحالة الطبيعية تدفعه إلى تحويل القدرة إلى المجتمع ومن ثم يدرك أن قوته إذا لم تضاف إلى قوة غيره ستضعف وتهان وهو ما يدفعه إلى الإتفاق والوعد، يقول سبينوزا:" أن الحق الطبيعي للإنسان المحدد وفق قوة كل فرد من الأفراد، والخاص به وحده لا يوجد تقريبا، لأن وجوده يظل وجوده نظريا أكثر منه وجوده فعليا ما دام أي منا ليس متأكد من أنه سيتمكن من الإستفادة منه"[5]، لذلك الإنسان اختار الالتزام بالوعد والدخول في الجماعة وتكوين الدولة على أمل المحافظة على حقوقه الطبيعية، وتقوية قدراته على ذلك، وبتالي ليس هو المسؤول عن وفاته بالوعد بل المسؤولية تقع على عاتق الحاكم، وهنا يستشهد سبينوزا بالشعب العبراني الذي لم يعد بطاعة الله إلا أنه على يقين بأن الله سيحفظ حقوقه الطبيعية، فالعبرانيون فوضوا الله على قدرته وحقوقهم الطبيعية لأنهم بحاجة إلى عناية القدرة الإلهية في بقائهم، وهنا تتضح مدى أهمية هذه الآلية .

---

[1]– المصدر نفسه، ص 170.

[2]– باروخ سبينوزا، **رسالة اللاهون والسياسة**، المصدر السابق، ص 372.

[3]– باروخ سبينوزا، **رسالة في السياسة**، مصدر سابق، ص 42.

[4]– المصدر نفسه، ص 42.

[5]– المصدر نفسه، ص 43.

تحويل القدرة إلى المجتمع حيث يقول سبينوزا :" أن من البديهي أن الناس يميلون بالفطرة إلى التجمع، سواء من جراء خوف مشترك، أو سواء بنية الإنتقام لضرر عانوه جميعا"[1].

ج) توجيه وتنبيه سيكولوجية الأفراد : إن إستمرار الدولة مشروط بقدرتها على إيقاظ مشاعر الخوف والأمل في نفوس مواطنيها بشكل دائم، هذه المشاعر تولد داخل الأفراد رغبة في إندماجهم ووحدتهم حيث تتآلف أرواحهم في روح واحدة روح الجماعة، فالتنظيم السياسي الناتج يشترط التحول السيكولوجي للمواطن من الإنفعالات الذاتية إلى الإنفعالات الجماعية، أي من الحالة النفسية الذاتية إلى الروح الجماعية لأن الجسم السياسي أو الدولة تتكون من خلال أمل وخوف مشترك لذلك يصبح كل فرد بفعل هذا التحول السيكولوجي يتصرف بمشيئة السلطة السياسية دون التنازل عن حقه الطبيعي طبعا، وبما أن التحول قدرة كل مواطن إلى الحاكم بتأثير الشعور القوي بالأمل والخوف المتولد عن الحالة الطبيعية التي تجعل من الجماعة مصدر تهديد للفرد، وخوفهم من تهديد مصالحهم وحقوقهم، لذلك لزاما عليها تخليص الناس من الخوف من المستقبل غير مضمون، وهنا تكمن مهمة السلطة السياسية التي تتمثل في تقليص إضطرابات وتقلبات النفس، وذلك بإدارة شؤون المجتمع بالقوانين التي تقوم على الوعد والوعيد، فيستبدل الخوف بالأمل والإيمان الذي يؤدي إلى الطاعة بنفس راضية، فسياسة الأمل عن سبينوزا هي الشكل الأفضل لممارسة السياسية لأنها تضمن طاعة المواطنين للقوانين، وحبهم للحرية، حين يقول سبينوزا :" على المحكومين أن يؤدوا واجبهم بصفة تلقائية عوض القيام به تحت ضغط القانون" [2]، ومهما تعددت الآلبان التي تضمن سلامة وديمومة الدولة ووفاء المواطنين إلا أنها متكاملة في الممارسة ومتوحدة في الهدف.

[1]- باروخ سبينوزا، **رسالة من السياسة**، مصدر سابق، ص 55

[2]- المصدر نفسه، ص 171.

المبحث الرابع : الديمقراطية كأفضل نظام سياسي

ينقسم الموقف السياسي الإسبينوزي من أنظمة الحكم إلى قسمين قسم يرفض الحكم المطلق أو الفردي والقسم الآخر يؤيد نظام الحكم الجماعي أو الديمقراطي، ومنه نطرح التساؤلات الآتي لماذا يرفض الحكم الفردي بأشكاله؟ ولماذا يتحيز إلى الديمقراطية ؟

المطلب الأول : مدى فساد أنظمة الحكم الفردي

نقصد بالحكم المطلق أو الفردي كل أشكال الحكم التي يعود أمرها إلى الفرد سواء كان رجل دين أو ملك، أو مستبد أو دكتاتوري، فسبينوزا يرفض هذا النوع لأنه لا يتناسب مع الطبيعة البشرية فهو ضد الحرية الفردية، لأنه يضع الحكم في يد فرد أو فئة قليلة من المجتمع التي تحتكره بالقوة، فمثلا نجد الحكم الديني أو الثيوقراطي عند العبرانيين بعد استحواذ اللاهوت على السلطة السياسية أصبحوا مجتمع منغلقا عن نفسه ليست له علاقة بالمجتمعات الأخرى لذلك يقول سبينوزا:" الحكم الثيوقراطي لا يلائم إلا شعبا معزولا منغلقا عن نفسه داخل حدوده أو منفصلا تماما عن باقي العالم"[1]، لذلك كان الشعب اليهودي منعزلا عن الشعوب الأخرى، معتمدا على نزعته القومية التي استغلت من طرف الطبقة النبيلة من المجتمع وهي الكهيونية، استغلت نفوذها في الثراء وإعتلاء أرقى المناصب الشرفية[2]، وهذا الفساد بطال الحكم الملكي، حيث يسود في هذا النوع من الحكم الحروب الأهلية، و المنظور الوحيد هنا هو المواطن سواء كان الهازم أو المهزوم، على عكس الملوك الذين لا يترددون كثيرا في شن الحرب الخارجية و لغاية المجد لغاية حفظ العرش"[3]، وتصبح الحريات وحياة المواطنين مهددة، ويصبحون كأنهم لعبة في يد الملك، وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن فساد النظام الدكتاتوري ، فسبينوزا لا يرى في حكم الطاغية أي خير لدولة ومواطنيها، فأي خير في حاكم يساعد ويفرح لضعف إنسان وهونه وعجزه ويغتنم الفرصة للسطح عل الأجسام والنفوس، وبسط نفوذه على مجتمع العبيد.

وفي هذا الفجر لأنواع لحكم الفردي دائما، يذهب سبينوزا من المجتمع اليهودي الذي مر على هذه المراحل، بداية من عهدنا سيدنا موسى عليه السلام والعبرانيين الأوائل وهناك ينكر سبينوزا صلاح هذا الحكم الثيوقراطي لأن السلطة السياسية كانت بإسم الإله وعلى مقتضى قوانينه ووضعوا حقوقهم الطبيعية

---

[1]– باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهون واسياسية**، مصدر سابق، ص 411.

[2]– جلال الدين سعيد، **سبينوزا والكتاب المقدس الدين والأخلاق وسياسة**، مؤمنون بلا حدود، الرباط، المغرب، ص1، 2017، ص 173

[3]– المصدر نفسه ، ص 174.

ومصيرهم بيد الرب وحده[1]، ولكن بعد عهد موسى وعهد يوسف عليه السلام، احتكرت السلطة من رجال الدين ولاد الفساد على الشعب اليهودي، فذهبت السياسة من الحكم الثيوقراطي إلى نظام الحكم الملكي وذلك بعد أن فقد الدين قيمته في حفظ الشعب ووحدة الدولة، ولكن هذا الحكم أيضا لم يسلم من الفساد والملك كل ما يهمه سلامة شخصه ومصالحه وعرشه، وتحول ذلك الملك إلى الطاغية، والمواطن إلى العبد.

وبتالي جعل سبينوزا يذهب إلى حكم يحفظ كرامة المواطنين، وحقوقه الطبيعة خاصة الحرية، وذلك ما يجسده من خلال دعوته إلى النظام الديمقراطي أو "الديمقراطية".

المطلب الثاني: الديمقراطية أفضل الأنظمة السياسية لحكم الدولة.

تختلف الديمقراطية كأفضل وسيلة عن الحرية كفاية في أنه كثيرا ما يحيد السلوك إلى سوء إستعمال الوسائل والأدوات، ويخطئ المتصرف في إنتقاء من الأساليب الطرق التي تحقق الأهداف بشكل أكيد، على خلاف الغايات التي لا يمكن استغلالها والإساءة في إستعمالها، حيث اعتبر سبينوزا أن النظام الديمقراطي أكثر الأنظمة السياسية مناسبة لحكم الدولة بإعتبارها النموذج السياسي الذي يدمج الحرية في العلاقات السياسية بين الحاكم والمحكومين، فالقوانين التي تصدر عن الدولة تحافظ على إنسجامها مع حرية الأشخاص، لذلك يعتبره سبينوزا، نظاما طبيعيا إلى حد ما مقارنة بالأنظمة السياسية الأخرى، حيث يقول:" لأنه يبدو أقر بها إلى الطبيعة وأقلها بعدا عن الحرية التي تقرها الطبيعة للأفراد، ففي النظام الديمقراطي لا يفوض أي فرد حقه الطبيعي إلى فرد آخر بحيث لا يستشار بعد ذلك في شيء بل يفوضه إلى الغالبية العظمى من المجتمع، الذي يؤلف هو ذاته جزءا منه[2]، ففي هذا النظام كون الحكم في خدمة الشعب وليس للعكس، وفيه يتساوى الأفراد ويكون لصالح العام للأمة هو الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدولة أو الحاكم، لذلك يعتبر سبينوزا الديمقراطية هي الأفضل من الأنظمة الأرسطقراطية، والملكية ليست سوى أنظمة دكتاتورية، تقوم فيها الدولة بقمع المواطنين وتعطيل عقولهم عن التفكير وإعطاء الآراء وهذا التفضيل أتى من تجربته التي عاشها في هولندا ، فالتجربة الهولندية تربة البلد الذي إحتضن أسرة سبينوزا وسمح لها ولغيرها مم الأسر اللاجئة من الإنخراط في المجتمع، والتمتع بجميع الحقوق المدنية مثلها مثل سكان هولندا، حيث أشاد بهذه الدولة وقال:" ففي هذه الجمهورية المزدهرة، وفي

[1]– جلال الدين، السعيد، **مرجع سابق**، ص 172.

[2]– باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص 375.

هذه المدينة الرائعة يعيش الناس، من كل جنسية وكل طائفة من وفاق كامل، ولا توجد طائفة مهما كانت مكروهة لا يتمتع أنصاري بحماية السلطة العليا لها... [1] ، فهذه التجربة الذاتية جعلت سبينوزا متحيزا لديمقراطية، لأنه عاش المساواة والعدالة، لأن الديمقراطية تجعل الجميع يطيعون أنفسهم من دون أن يطيع أحدهم الآخر، لأنهم كلهم سواسية، ولا أحد يكون ملزما بأن يطيع من كان له ندا، ولا يملك أكثر منه حقوقا"[2].

فالديمقراطية تسعى إلى مساعدة الإنسان للإلتحام بماهيته وطبيعته و تحقيق ذاته، وذلك من خلال ما تحدثه من توافق ببن حقوق الأفراد والواجبات التي تملكها السلطة، لذلك يقول سبينوزا:" أن الغرض من إقامة نظام سياسي ليس السيادة أو القهر أو إخضاع الشعب، بل التحرر من الخوف بحيث يعيش كل فرد فب أمن وسلام" [3]، لكن هذا الهدف لا يتحقق عمليا إلا إذا خضع الأفراد إلى قوانين الدولة واحترامها هذا القانون هو الكفيل بتجنيبهم وحشية الرغبة والأهواء وإبقائهم في حدود العقل، يقول سبينوزا:" أن الغاية التي ترمي إليها الديمقراطية، تخليص الناس من السيطرة الشهوة العمياء، والإبقاء عليهم بقدر الإمكان في حدود العقل بحيث يعيشون في وئام وسلام" [4]، فالسيادة للجماعة ممثلة في مؤسسات دستوري لدولة، وبذلك فإن إنتهاك القانون يكسر الإتفاق والعقد الذي أبرمته الجماعة.

لذلك فالنظام الديمقراطي يشكل حاجزا أنام كل محاولة إختراق العقد وتجاوز القوانين، فإذا تحول الحاكم إلى طاغية فيسلب منه سلطته لأنه نقض العهد ولم يلتزم به.

وهذا التفضيل للديمقراطية لا يعود لمثاليتها، بل لأنها تسير وفق رغبة الإنسان في تعزيز قوته على الوجود لما توفره من فضاء إجتماعي يتميز بالتعاون والتكافل بين أفراده ، كما أنها نظام تضمن للإنسان حياة عقلانية بعيدة عن سلطة شهواني وهذا ما يحقق حريته، " وهو توفير الأسباب لكي يمارس الناس التفكير الواضح والمتمايز الذي يتمثل في إكتشاف النظام الضروري للكون بواسطة الإستدلال المنطقي . فالمعيار لتقييم التنظيم السياسي هو مقدار ما يساعد الناس الأحرار على حب الطبيعة وفهمها فهما عقليا[5]، وهذا ما يميز سبينوزا عن غيره من الفلاسفة السياسين حيث يعتبر الديمقراطية أكثر من تنظيم

---

[1]– المصدر نفسه، ص 442

[2]–جلال الدين سعيد، **سبينوزا والكتاب المقدس**، مرجع سابق، ص 203.

[3]– باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص 104.

[4]– باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهون والسياسة**، مصدر سابق، ص 373.

[5]–ابراهيم مصطفى إبراهبم، **الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم**، مرجع سابق، ص 2019

سياسي، فهي ثقافة يمارسها الأفراد ويتعلمونها وتتناقل من جيل إلى آخر، وكذلك تمارسها الدولة تجاه رعاياها من خلال الواجبات التي تلتزم بها السلطة السياسية، فيجب عليها أن تتعامل معهم برفق ولا تتعنف معهم.

خلاصة الفصل:

ويتضح من هذا كله أن الفكر السياسي الإسبينوزي يسعى إلى تجاوز ما كان سائدا في الفلسفات السكولائية، من أفكار حيث يسعى إلى محافظة الفرد عن حقوقه الطبيعية ، فهو بذلك لا يرى الدولة أداة قمع لحقوق الإنسان وإنما حامية ومنظمة لها، مشيرا إلى نوع النظام السياسي الذي يستطيع تحقيق ذلك، ألا وهو النظام الديمقراطي.

الفصل الثالث: علاقة الدين بالسياسة

- تمهيد
- المبحث الأول: السلطة الروحية والسلطة السياسية
- المبحث الثاني: التقوى عين الإعتقاد الديني والعمل السياسي
- خلاصة الفصل

تمهيد:

دراسة علاقة الدين بالسياسة عند سبينوزا يتطلب دراسته عن أهم انطلاقته لذلك،حيث انطلق من تاريخ الدولة اليهودية فميز بين حقيقتين زمنيتين للدولة العبرانية، من خلالهما نستنتج علاقة الدين بالسياسة، ففي الفترة الأولى كان الحكم للشعب الذي اختار موسى عليه السلام لينوب عن الله في الرضا، وأن يدير شؤون الناس وفق الاتفاق الذي قام بين الشعب والله، والذي فوض بموجبه العباد حقهم الطبيعي الى الله، والتزموا فيه بطاعة أوامره وتنفيذ تعاليمه بمحض اختيارهم، ثم فوضوا لموسى حقهم في مخاطبة الله وتفسير القوانين، وأصبح بذلك موسى رئيسا بالنيابة، وأخذت دولة العبرانيين اسم "مملكة الله"، فالله يحكم و له سلطة سياسية حسب سبينوزا ومملكته تتصف بالعدل، بحكم أن موسى لم يستخدم أساليب العنف والظلم، بل عامل الناس بالتي هي أحسن، امتثالا لأوامر ربه، فالوصايا تقدمت كدستور لحياة اجتماعية أمنة، ولا يؤذى فيها بشرا، فالدين كان ايجابيا في علاقته بالسياسة، فالبرغم من أن الحكم كان دينيا، أي ان حكم موسى كان ثيوقراطيا بحق، أي أن الحكم يستمد من شريعة الله، "وذلك في غياب تام لسلطة الكهنوت الطاغي المتجبر، وكانت دولة اليهود في عهد موسى دولة عادلة. ومرجعها الوحيد هو شرع الله وكان الإخلاص لله وحده".[1]

أما في الفترة الثانية العبرانيون انحرفوا عن حكم الله، لأن الأنبياء لا يورثون، بعد وفاة موسى عليه السلام حكم شيوخ العشائر الدولة، وتكونت طبقة من النبلاء يحتكرون الإمتيازات المادية والسلطة الروحية، واستغل اللاويون (من ذرية لاوي بن يعقوب بن إسحاق) نفوذهم افجتماعية لإذلال الشعب.

فانتشرت الثورات والفتن وانهيار الدولة العبرانية، والسبب يعود إلى الطبقة الكهنوتية، التي تكونت بعد انتهاء حكم موسى عليه السلام، فتغيرت القرارات التي سطرتها، والسبب يرجع إلى مصالح الشخصية التي جاءت في طابع دينيا الذي عرف "بالتسييس الديني" حسب سبينوزا، يقول سبينوزا: "لا يمكن إنكار أن التملق الشديد للأحبار، وفساد الدين بعد أن تمخضت نصوصه بطريقة مذهلة، أدى إلى إثارة النزاعات المتكررة والخصومات المستمرة... وأصبح الشقاق بين الفرق أمرا حتميا" [2]،الاستغلال للدين أدى إلى عواقب كبيرة على الدولة، لذلك رأى سبينوزا أنه لا بد أن يدرس هذه العلاقة بين الدين والسياسة، وهدفه في ذلك تصحيح العلاقة بين الدين والدولة بعد الانحرافات التي حدثت، فكيف كانت دراسته لهذه العلاقة؟.

---

[1]– جلال الدين سعيد، **سبينوزا والكتاب المقدس**، مرجع سابق، ص 172.

[2]– باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص 413.

المبحث الأول: السلطة الروحية والسلطة السياسية

إن مشكلة العلاقة بين السلطة الروحية والسلطة السياسية لم تظهر مع سبينوزا، بل إنها مشكلة قديمة، لم تكن الحلول المقدمة فيه سوى تعقيدا للمسألة. لقد طبع تاريخ أوروبا المسيحية على مر التاريخ القروسطي باللاهوت السياسي، ففي هذه الحقيقة الزمنية استطاع الكهنوت أن يحول الكنيسة إلى مؤسسة حقوقية، وأن يدرج المهام الدنيوية في مجمل مهام البابا. فالبابوية تمثل سلطة مزدوجة – سلطة روحية وسياسية – وأصبح في تصورهم الله "ملكا" يتدخل في شؤون الناس العملية، وأن العالم هم "مملكة الله"، فهو يخطط ويشرع للبشر من خلال رسله الذين يحكمون في الأرض بالنيابة عنه ويحسدون إرادته على الأرض. ومن ثم فإن الكهنوتي يجعل من القانون ينزل من السماء إلى الأرض، وأنه مطلق لا يتغير ولا يتحول، لدرجة أن الكنيسة كسلطة تضفي الشرعية على كل القوانين الوضعية التي تتطابق مع القوانين الإلاهية المسطرة في الكتاب المقدس "الإنجيل"، وتعتبر كل اختلافات انحراف وهرطقة واقتحم بذلك اللاهوت المجال السياسي بقوة، لدرجة تأثر الفلاسفة المدرسيون بهذا المزج، إذ نجد القديس أوغسطين يتحدث عن "مدينة الله" وتوماس الاكويني يؤكد أن مملكة الله تتجسد على الأرض، وان رعاية الله ونعمه تظهر على الأرض، فالله راع لعباده، واجتهد الباباوات بشتى الطرق في تعزيز تفوقهم السلطوي الديني والسياسي، إذ اعتمدت الكنيسة على وثيقة تاريخية والمتمثلة في "هبة قسطنطين" [1]، فهذه الوثيقة اتخذها الكهنة كضمان لهم وأحقية في الجمع بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، فهي تزعم أن الإمبراطور قسطنطين وهب البابا سيلفتر حق امتلاك روما وايطاليا، بالرغم أن الإنجيل لا يحتوي على برنامج سياسي يبين الأحقية لرجال الدين.

بل العكس من ذلك الكتاب المقدس لا يزاوج بين ماهو ديني بما هو سياسي وزمني، وذلك من خلال ذكر أخبار المسيح عليه السلام على أنه ميز بين مجال عمل القيصر عن عمل الله في قوله: "أعطوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله"، فهو بذلك يقرأ أن مهمته هو هداية القلوب وتغييرها، وليس القوانيين والمؤسسات.

أي أن مملكة المسيح ليست دنيوية وإنما دينية أخروية، كما لم يتطرق إلى مسألة التنظيم السياسي والحروب، فهو يرد بذلك على الاتهامات السياسية التي ألصقها اليهودية، من أن المسيح سيأتي لتتمة

[1]– صالح هاشم، **مدخل إلى التنوير الأوروبي**، دار الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 2005، ص 95.

مهمته السياسية التي تتمثل عند العبرانيين في إقامته المملكة الدنيوية لإسرائيل وتخليصهم من الاحتلال الروماني، فجاء رده أن مجال الدين والسياسة مختلفين ولا يمكن أن يكونان في يد واحدة. لكن رغم وضوح دلالة هذه العبارة: "أعطوا للقيصر ما لقيصر، ولله ما لله" إلا أن الباباوات تعتمدو مخالفة هذا المبدأ إلا نجيلي، والاستحواذ على السلطة السياسية، واقتحام الدين في مسائل زمنية، تاريخية، ففي عام 1076م، البابا غريغوار السابع أكد أن السلطة الكاملة تعود للبابا: إنه رئيس الكنيسة من حيث أنه نائب للمسيح...سلطة يدعى فيها البابا أنه يأخذ أوامره مباشرة من الله من أجل الكنيسة ومن اجل المملكة أيضا... إذا السلطة الباباوية داخل الكنيسة، أصبحت في أوروبا العصر الوسيط نموذجا للملكية المطلقة والإدارة المركزية".[1] فبالتالي أصبح من حق الكاهن عزل الملوك بتفويض الرب، وفي هذا الصدد يقول سبينوزا: "نرى معظم اللاهوتيين وقد انشغلوا بالبحث عن وسيلة لاستخلاص بدعهم الخاصة وأحكامهم التعسفية من الكتب المقدسة بتأويلها قسرا وبتبرير هذه البدع والأحكام بالسلطة الإلهية"،[2] وبالتالي غرضهم ليس تفسير الكتاب المقدس وإنما خدمة مصالحهم السياسية والتي تتمثل في تكريس الحكم الثيوقراطي، والذي يجعل من الحاكم خاضعا في قراراته وقوانينه للكنيسة، وهذا ما يؤكده يوحنا السالسبوري (1120-1180م)، في كتابه "كتاب رجل الدولة" فيؤكد: "على رفعة سلطة الكنيسة وسيادتها باعتبارها صاحبة السيفين الروحي والمادي، وإذا كانت الكنيسة تحتفظ بالسيف الروحي فإنها تسلم السيف المادي الذي يمثل السلطة السياسية إلى أمير أو ملك، وهي في نفس الوقت قادرة على سحب واستعادة هذا السيف إذا خرج الحاكم الذي عينته عن طريق القانون الإلهي، طبقا للقاعدة التالية: "بأن من له الحق في المنح له الحق في النزع"[3]، ويصبح الحاكم مجبرا على الطاعة وإذا رفض يعزل أو يقتل وذلك بالتأثير على الرأي العام.

وهذا ما ذكره سبينوزا لما قال: "لذلك من السهل باسم الدين دفع العامة تارة الى عبادة الملوك وكأنهم آلهة، وتارة الى كراهيتهم ومعاملتهم وكأنهم طاعة كبرى على الجنس البشري" [4]، وهذا يعني أن رجال الدين والكنيسة قد سيطروا على الجانب الروحي والسياسي، وبذلك أصبح الدين والكنيسة، وصار رجال الدين يخلطون بين مصالحهم الشخصية والقداسة الإلهية، ويديرون حروبا مذهبية طاحنة راح ضحيتها ملايين

[1]- صلاح علي نيوف، **مدخل إلى الفكر السياسي الغربي**، كلية القانون والعلوم السياسية الأكاديمية العربية في الدنمارك، ج1، (د، ط)، الدنمارك، (د، ت)، ص ص 59-60.

[2]- باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص 111.

[3]- موسى معيرش، **جدل الديني والسياسي في الفلسفة المدرسية**، جريدة النصر، الجزائر، 2011/01/24م، ص 11.

[4]- باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص 111.

البشر، فكانوا يستغلون الشريعة الإلهية لمآربهم الخاصة، ولعل أحسن تعبير عن نفاقهم وفساد عقيدتهم ما قاله أراسموس عنهم على لسان الجنون في كتابه – ثناء على الجنون – "حقا لقد سلبوا المسيح مرة أخرى"[1]. وظلت أوروبا منذ أن صارت الديانة المسيحية الديانة الرسمية لها. تستمد قوانينها من السماء إلى الأرض، وبقي الدين صاحب النفوذ والسلطة حتى القرن الثامن عشر، حيث كانوا أصحاب الملكية المطلقة يستندون إلى "نظرية الحق الإلهي" ويستعملون الدين لإضافة الشريعة على حكمهم، فكانوا يدعون بأنهم ممثلون لله على الأرض فيقول الملك لويس الرابع عشر: " إننا لم نتلق التاج إلا من الله فسلطة عمل القوانين هي من اختصاصانا وحدنا ولا يشاركنا فيها أحد ولا نخضع في أعمالنا لأحد "[2].

ونجد في هذا الداعم الأساسي والوحيد هو الكنيسة، التي تدافع على هذا النوع من النظام السياسي والحكم افستبدادي الذي شاع في أوروبا، واندفع الإستبداديون وأنصارهم يدعون إلى وضع الملك فوق القانون، ويعترضون على فكرة مراقبة النصوص الصادرة عن الملك، باعتبارها فكرة عبثة، وسار الجميع يهتف لشعار "شخصا واحدا يجب أن يحكم وعلى الآخرين الخضوع "، بقول سبينوزا: " يصل بهم الصلف إلى حد الإدعاء المباشر بأن الله قد اختارهم بحيث يصفون على قراراتهم صبغة إلهية "[3].

بالرغم من انتشار الحروب الدينية وانعكاساتها الخطيرة على العباد، إلا أن التاريخ استمر في إنجاب مناصرين للاستبداد، وبالرغم من ظهور مفكرين في السياسة يرفضون التوأمة بين الدين والسياسة، بقي البراد يغم الكلاسيكي حاضرا منتصب القامة يحرك أمثال ميكيافيلي وهوبز، هذين العملاقين نادياهما بدورهما إلى حكم استبدادي، يكون فيه الملك حاكما منفردا بالسلطة الكاملة. إن ميكيافيلي لم يتردد في وصف الإنسان بأنه حيوان، وذهب توماس هوبز إلى حد التشبيه الدولة بالليفياثان الوحش الأسطوري في العهد القديم والذي يعتبر الإله الفان ويعرفه كالأتي: " في هذا الإله يكمن جوهر الدولة التي هي شخص واحد، ذات الأعمال المنسوبة إلى فاعل نتيجة الإتفاقيات المتبادلة المعقودة بين كل عضو من المجموعة

[1]– صالح هشام، **مدخل إلى التنوير الأوروبي**، مرجع سابق، ص 110.

[2]– عمر حرباش، **مرجعيات فلسفية**، دار الهناء، ط1، برج الكيفان، الجزائر، 2008م، ص 295.

[3]– باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص 444.

الكبر، بغية تمكين هذا الشخص من ممارسة القوة والوسائل الممنوحة من الجميع "[1]. فالحاكم يملك سلطة شاملة حسب هوبز ولا يقيده اي شيء ولا يلتزم تجاه أحد بشيء إنه فوق القوانين يُلزمُ ولا يُلْزَمُ.

غير أنه عند سبينوزا نلتمس الطابع الإنقلابي والثوري على البراد يغم الكلاسيكي، حيث تمثل فلسفته قطيعة مع أسس هذا النموذج الذي بقي ولأزمنة طويلة يعشش في أذهان العامة والخاصة من الناس، واستطاع أن يخدع حتى النهوضيين والتنويريين منهم، لأنه كان مع تعزيز دور الدولة، وهو السبب الذي أسس لمبدأ " الغاية تبرر الوسيلة ". وهذا هو بيت القصيد عند سبينوزا فقد وضع كل الأفكار السابقة والساندة والمبادئ القديمة محل مراجعة ونقد وتحليل ومناقشة، وساعده في ذلك الظروف الإجتماعية والسياسية التي عاشها الفيلسوف على خلاف الأوضاع التي عاشها ميكيافيلي وهوبز، فهولندا القرن 17 م شهدت استقرارا نسبيا مقارنة مع جيرانها، وكانت منطقة تعايش فيها الأديان والمذاهب في جو من الحرية والتسامح الذي شجع الكثير من الفلاسفة والعلماء إلى اختيارها كمأوى لهم من الإضطهاد والترهيب الذي عاشوه في بلدانهم الأصلية، ومن الناحية الإقتصادية عرفت هولندا ازدهارا صنعته حرية التنقل والتجارة، أما سياسيا فقد وضع الحكم بين الجمهورين الذين أمنوا بقيم الحرية والتسامح والإعتراف بالآخر، هذه الأرضية كانت تبنى بأزمة وعي أوروبي حقيقي وبميلاد براديغم جديد، يعد سبينوزا من الفاعلين الأساسيين في إبرازه للوجود، لأنه تناول مشكلة السياسي واللاهوتي داخل أبعاد مختلفة عن سابقيه، وانطلق من سؤال في غاية الأهمية، يعلق عليه جيل جولوز بقوله: " إن أحد الأسئلة التي طرحها سبينوزا في كتابه عن اللاهوت السياسي هو التالي: لماذا يناضل الشعب من أجل عبوديته كما لو كانت هي الحري؟[2].

إن الوضعية الإجتماعية السياسية التي يعيشها الفرد والجماعة معا، إنما هي وليدة أسباب موضوعية ثقافية وليست قضاء وقدر، فالدين ممثلا في الكنيسة ورجالها يشكل عاملا أساسيا في إدارة الإستبداد و تأصيله ضد الحرية في جميع المستويات، ولأنه يتقدم في الوعي الجماعي كسبيل للخلاص نظرا لما يحمله من قوانيين للسلوك الإنساني الورع والتقي، فالناس تخضع له وتطيع نصوصه وهي تعتقد أنها اختارت ذلك بمحض إرادتها، إلا أن الأمر على خلاف ذلك تماما، ولما كانت الغاية من الحياة المدنية الحرية كما تصورها سبينوزا، أصبح لزاما أن يعاد النظر في دور الدين مدنيا وسياسيا.

[1]– هوبز توماس، **الليفياثان الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة** ، تر: ديانا حرب وبشرى سعد، دار الفارابي، ط1، أبو ظبي، الإمارات، 2001م، ص 180.

[2]- Gilles Deleuze, Spinoza, PuF, (S,T), Paris,p 14.

وخلافا للبراديغمان السابقة، فإنه في النموذج السبينوزي لم يتخلى الفرد عن حريته في الحكم والتفكير، ولم يتنازل عن حقه في أن يعتقد فيما يشاء، و " أنه تخلى عن كل سلوك يمكن أن يهدد حريته وسلامته، ما يترتب عنه أن السلطة السياسية وأجهزة الحكم تعتبر أدوات مسخرة لحماية هذه الحقوق".[1] فالدولة حسبه لا يكمن دورها في السيطرة على السلطة واستعباد الشعب، بل تصون حريته وحقوقه وتحكمها في ذلك القوانين وليس الدين أو الكنيسة.

وإنما الدين ومؤسساته يدرك ضمن حياة الأفراد وهو خاضع أيضا لقوانين الدولة، وليس مصدرا كما كان في النماذج الكلاسيكية، ففي البراد يغم السبينوزي لا دور للكنيسة في إصدار القوانين، او الإدارة أو الإشراف، فتصبح بذلك أمور الشريعة وما يتعلق بها من تقاليد و معتقدات شأن من شؤون الدولة، فالحاكم له الحق في الإشراف على تسييرها ومراقبتها.

وبهذا أكد سبينوزا أن جميع القوانين التي تقوم عليه العقيدة الدينية، يجب أن تكون خاضعة إلى المراقبة المستمرة من طرف السلطة الحاكمة حيث يقول: " لا يوجد حكم إلهي خاص يمارسه الله على البشر ويتميز عن الذي تمارسها السلطة السياسية، وإنما له ممارسات في العبادات الشرعية، وأفعال التقوى الظاهرة يجب أن تتفق مع سلامة الدولة ومصلحتها".[2]

فالدولة مقدمة في الأهمية عن الدين عند سبينوزا لما لها من دور كبير في تنظيم شؤون الأفراد الدينية والإجتماعية، وذلك منذ اللحظة التي يتنازل فيه الأفراد عن جزء من حقوقهم في سبيل تحقيق مصالحهم، والذي تصبح الدولة بفضله هي المسؤولة عن المستوى الأخلاقي والإجتماعي لمواطنيها

ومنه فإن السلطة السياسية ليست مطلقة وإنما هي في حد ذاتها محدودة بالقوانين لأنها من تأسيس البشر يهذف إلى تحضر المجتمع وإبعاده عن الفوضى التي كانت سائدة في العصور القديمة، فالدولة ليست نابعة من مصدر إلهي، وبالتالي فإن الأحكام الدينية التي تصدرها العقائد الدينية لا تحمل بالضرورة صفات سياسية أوأهدافها لأن الحاكم والرعية لهم حرية الإختيار والإتفاق على القوانين التي تدبر شؤون

[1]– باروخ سبينوزا، **رسالة في السياسة**، مصدر سابق، ص 107.

[2]– فؤاد زكريا، سبينوزا، مرجع سابق، ص 442.

الدولة، " فالدولة السياسية الحديثة ليست ذات مصدر إلهي ولا يمكن أن تزعم بأنها تحكم سلطة الكتاب المقدس".[1]

مصدر كل دولة هو بشري يقوم على عقد مشترك بين جميع أفرادها، يختار فيه من يطبق القوانين، ويتنازل عن بعض حقوقه للدولة، وبالتالي يختار فيه الحاكم والمحكوم، وتصبح الجدولة هي المسؤولة عن حياة الأفراد في كل المجالات حتى المجال الديني في حد ذاته، فيقول سبينوزا: " إن لحكام الدولة الدنيوين السلطة العليا في كل مسائل القانون، بما في ذلك الإشراف الخارجي على العبادة والشعائر الخارجية للدين، وبخصوص هذه المسائل يجب على الرؤساء الدينيين طاعة السلطة الدنيوية "[2]، فيصبح بذلك الدين تابع للدولة وهذا ما تمليه الضرورة العملية المتجسدة في توحيد آراء الناس وتوجيهها نحو غاية واحدة وهي المصلحة العامة.

وعليه فإن سبينوزا يلاحم بين السياسة والأخلاق على عكس من سبقوه، والحياة السياسية عنده حياة أخلاقية، وهذا فيما نلاحظه من عدم تدخل الدولة في مسألة العلاقة بين الفرد وربه والكيفية التي يجسدها بها ميدانيا، لأنها تعتبر ذلك حقا شخصيا رغم مراقبتها للمؤسسات الدينية.

[1]– وليم كلي رايت، **تاريخ الفلسفة الحديثة**، تر: سيد أحمد، دار التنوير، ط، بيروت، لبنان، ص 126.

[2]– المرجع نفسه، ص 129.

المبحث الثاني: التقوى بين الإعتقاد الديني والعمل السياسي

يرى سبينوزا أن التقوى الحقيقية ليست إيمانا بالأحداث التاريخية أو المعتقدات الميتافيزيقية، بل هي الإيمان بالقانون الإلهي الذي يرشد إلى العمل بالعدل والإحسان، أي أن الدين الحقيقي هو السلوك الأخلاقي، الذي يطبقه المؤمن الحقيقي في طاعة الله والمتمثلة في العدالة و الإحسان، فالكتاب المقدس لا يطالب الناس إلا بالإيمان بالله وطاعته، والتي لا تستقيم إلا بحب الغير والإحسان إليهم، فالمؤمن الحقيقي ليس الذي يكثر الطقوس بل الذي يحترم الآخرين ويقبل اختلافاتهم ومعتقداتهم، فهذا يضمن السلم داخل المجتمع وإمكانية التعايش وهي التي تحقق سعادته بوصف أن الخير الأسمى الذي يسعى اليه الإنسان مع الأخرين في سلم وود.[1] فنجد أن خلاصه الحقيقي موجود في الإيمان بوصفه النواة الحقيقية للدين الكوني القائم على طاعة الله وحب الغير، بمعنى أن التقوى عند سبينوزا يجب أن تترجم إلى أفعال حتى لا تكون ميتة بل حية وفعالة، تساهم في استمرار الدولة والحفاظ على السلم، وهنا يقوم بربط التقوى بين الإعتقاد الروحي والعمل السياسي، فهو يرى بأن التقوى لا تكمن إلا من خلال تجسيدها في أعمال الفرد اتجاه الدولة والحفاظ على كيانه السياسي، فالدين ليس له معنى إذا كان الفرد لم يحترم ويخضع لقوانين الدولة لذلك يقول سبينوزا: " أما التقوى فإن أسمى مظاهرها تلك التي تؤدي إلى سلامة الدولة وأمنها الداخلي".[2]

إذن فالتقوى التي لا تعدوا أن تكون اعتقاد ديني كما كان معتقدا سابقا، تصبح مرتبطة بالتطبيقات العملية التي تخدم فيها الدولة والشعب معا، فسلامة واستقرار الدولة مرتبط بسلامة واستقرار شعبها، فلقد حول سبينوزا الدين إلى أخلاق ذاتية لا تحتاج إلى ممارسات بل تقوم على التزام الفرد بقوانين الدولة، واحترام بعضهم البعض لكي يكون السلم والحرية، بدون أي فوضى، لذلك أعاد تصور جديد للدين الذي يساعد في بناء المجتمع الذي يريده بحيث أن المؤمن الحقيقي ليس الذي لديه عقائد صحيحة، بل الذي يملك ما يؤدي إلى طاعة الله المجسدة في احترام الآخر وطاعة الدولة.

ومن هنا نجد أن الدين عند سبينوزا أصبح أخلاقا، والعقيدة الصحيحة تتمثل في الفعل الأخلاقي المتمثل في التقوى، وهذا يعني أن الدين يعلمنا احترام الجار واحترام حريته وقبول رأيه دون تعصب أو تشدد

---

[1]– مصطفى الشاذلي، **الدين والدولة عند سبينوزا**، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3797، 2012/07/23م.

[2]– باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص 438.

عقائدي، والتسامح، ونبذ الكراهية والحقد وهذا هو السبيل للوصول إلى مجتمع ديمقراطي الذي يهدف إليه سبينوزا.

وهنا نجد أن الدين مدعو إلى أن يكون عاملا مساعدا في استمرار الضمانات وبناء مجتمع ديمقراطي، وهذا يتجلى في اختزال الدين في الأخلاق، التي تعلم الفرد أن الخلاص لا يكون إلا بممارسة التقوى بوصفها طاعة الله وإحسان إلى الغير، فهي التي تحافظ على سلامة الدولة وتنصرف الى تنفيذ أوامر الله، لأنها تلزم الفرد على ممارسة العدل والإحترام وطاعة قوانينها، لأن العدل لا يتحقق إلا من خلال القانون وداخل الدولة الحق بوصفها الضامن الوحيد للعدالة، وتصبح التقوى مرادفة للعدالة التي هي الشرط الوحيد لمشروعية الدولة واستمرارها، وبذلك يصبح الدين عاملا قويا في توطيد علاقة المؤمن بوطنه ودولته، حيث أن حب الوطن يضحى مظهرا من مظاهر التقوى والإيمان، فيقول سبينوزا: " لا شك أن الحب المقدس للوطن هو أسمى صورة للشعور بالتقوى يستطيع الإنسان أن يظهرها، فلو زالت الدولة لكان معنى ذلك زوال كل شيء أخير".[1]

وبذلك نرى أن الدين عند سبينوزا ليس إلا عبادة داخلية تتجلى في التقوى كممارسة تتوجه نحو القوانين بطاعتها ونحو احترام الآخرين الذين تتطابق سلوكاتهم مع المصلحة العامة للدولة، وهنا يؤكد سبينوزا أن الفرد كلما خضع للقوانين المدنية كان اكثر تقوى وإيمانا، وبالتالي تفعيل الدين ثقافيا واجتماعيا من أجل أن تساهم الكنيسة في تنشئة وعي مدني صحيح ومساعدة الفرد على ترويض انفعالاته وتهذيب طبيعته، وبالتالي تقوية الأفراد نحو خدمة مصلحة المجتمع وخدمة الدولة، وطبعا لا يتحقق ذلك إلا إذا كانت الدولة في حد ذاتها حاملا لهذا المشروع، اي في ظل نظام ديمقراطي يؤمن بإدارة الشعب والمصلحة للشعب.[2]

ويتضح من كل هذا أن سبينوزا يحرر السياسة من قبضة الدين، لتصبح مشروعيتها مستمدة من نظامها الداخلي، حيث يضمن العقل هذه المشروعية، وهو بذلك ينقذ الدولة الثيوقراطية من منطلق الدفاع عن الحرية الدينية كحق تكفله الدولة العلمانية، التي تقوم على التمييز بين مجال روحي يقوم على التقوى بوصفها الدين الحقيقي، وبين مجال زمني يتأسس على التنظيم العقلاني لأهواء الفرد من أجل تحقيق مجتمع الفرد والسلام، لكنه لم يرفض استخدام الدين من طرف السياسة، بل أكد على ذلك من أجل الوصول إلى غاية الدولة المنشودة وهي الديمقراطية.

---

[1]– باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص 425.

[2]– جلال الدين سعيد، **سبينوزا والكتاب المقدس**، مرجع سابق، ص 205.

خلاصة الفصل:

وعليه يمكن القول أن موقف سبينوزا من علاقة السياسة بالدين والتي روج له أن الفصل فحواه، فإن ذلك ليس كل الأنظمة السياسية، وإنما سبينوزا في نقده للدولة الثيوقراطية دعا إلى الفصل بين الدين والدولة، لأنه انطلق من واقع قائم أن ذاك على فتن عقائدية، وسلب للحريات والحقوق، والتي سببها يعود إلى تدخل رجال الكنيسة في الحكم، مما أدى إلى التعصب والتناحر والصراع الذي أدى إلى هدم أساس الدولة وانهيارها، " من الواضح أن الحرية العامة لا تقبل مطلقا أن تمنع عقول الناس بالتعصب والتحامل، أو أن يستخدم أي أسلحة للفتنة المبنية على ذرائع دينية" [1] لذلك حسبه في نقد الدولة الثيوقراطية يجب أن يفصل الدين عن السياسة، لكنه عندما تأتي الدولة الديمقراطية لا يرفض ولا يستنكر أن يدخل الدين تحت إمرة السلطة السياسية حتى لا تتجزأ السلطة من الدولة ويسهل الإستلاء عليها.

لذلك على الدولة في نظر سبينوزا أن تضمن الناس حرية المعتقد الديني بحيث يكفل لكل واحد الحق في ممارسة شعائره بالطريقة التي تناسبه دون أن يشعر بالضيق من طرف أي أحد آخر أو طائفة أخرى، وعلى الدولة أن تفصل في تعاملها مع البشر بين أفكارهم و أقوالهم، ولا يحق لها أن تحاسبهم إلا على أساس الأفعال وليس على أساس الأفكار والأقوال.

[1]– باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص 165.

الفصل الرابع: الحضور وامتداداته في الفلسفة المعاصرة

- تمهيد
- المبحث الأول: مقارنة بين سبينوزا و إيمانويل ليفيناس
- المبحث الثاني : سبينوزا و هابرماس
- المبحث الثالث: الدين والسياسة اليوم
- خلاصة الفصل

تمهيد:

تميزت فلسفة سبينوزا بالإنسانية حيث رفض كل أنواع التعصب والظلم التي يعاني منها الإنسان عبر مراحل حياته، هذا ما جعلها ليس مجرد نقطة في التاريخ الفكري الفلسفي، بل هي ممتدة عبر الأزمنة، وكذلك فكر سبينوزا الفلسفي له امتدادات و تأثيرات في أفكار الفلاسفة المحدثين أمثال: كانط و مونشكيو و ماركس، وأيضا الفلاسفة المعاصرين نجد ليفيناس وهابرماس وهذا لما أحدث من تحول تاريخ الفلسفة من فلسفات أتت بعدها حيث بنوا الفلاسفة الذين تأثروا بفكره، فكرهم واتجاههم على إنقاذ هذه الفلسفة، حيث أن "سبينوزا كان المفكر الوحيد ثاقب النظر الذي استطاع أن يخرج مضامين الفلسفة الديكارتية من جميع تلك المصادر إلى مذهب أصيل ومستقل حتى أصبح يدين له فلاسفة القرن التاسع والعشرون" [1].

وفي هذا الفصل سنحاول التعرف على أهم هذه الإمتدادات في الفلسفة المعاصرة. فماهي ياترى؟

[1]– وليم كلي رايت، **تاريخ الفلسفة الحديثة**، مرجع سابق، ص 111.

* إيمانويل ليفيناس: ولد في 1906 وتوفي في 1955 وهو فيلسوف يهودي فرنسي، كتب عذة تفاسير حول التوراة واللاتيقا الغيرية و كتاب الكلية واللامتناهي، (جورج طرابلشي، معجم الفلاسفة، دار الطبعة، ط1، بيروت، لبنان، حرف اللام، 2006م، ص 583).

المبحث الأول: مقارنة بين سبينوزا وإيمانويل ليفيناس

تميزت فلسفة إيمانويل ليفيناس* بصراع الإنسانية ضد فلسفة الذات، كي تعطي بعدا جديدا في فلسفة سبينوزا، يقوم على أساس الانفتاح عليه وضيافته، وهذه العلاقة تنشأ بين الأنا والغير تقوم على أساس الدين، فليفنياس يرى بأن الإله لا يتحقق إلا بالأخلاق فهو يدعو إلى عدم النظر إلى أي دين آخر على أساس عدو أو تهديدا للوجود، وهذا نفس الشيء الذي نلاحظ عند سبينوزا الذي لم يفصل الأخلاق عن الدين، فإذا كان الدين عند ليفيناس هو علاقة الأنا بالغير، فالسياسة عنده تعتمد على القانون الأساسي هو صراع من أجل الإعتراف، وأما الدين فهو رغبة في الاعتراف. رغم تأكيده أن السياسة هي ضامن للعدالة، يؤكد أيضا أن لا عدالة بدون أخلاق وبعبارة أخرى "إن الأخلاق سابقة عن السياسة وعن العقل".[1]

فعلاقة الأنا مع الآخر هي علاقة مؤسسة على الأخلاق أو ما يسميه سبينوزا التقوى، "فالأخلاق تحرر الذات من حريتها، ويؤسس لها كمسؤولية"[2]، وهذه المسؤولية هي التي تجعل الآخر يعيش معي في إطار سلمي، ويقر بأن القانون الأخلاقي أسبق وأولى من القانون السياسي، فهو الوحيد الذي يستطيع ضمان العيش الصحيح، فهو يرى أن الحروب والفتن والظلم الموجود في العالم، هو نتيجة الأنظمة السياسية القائمة على المصالح الشخصية، وحتى النظام الديمقراطي لا يشذ عن هذه السياسات، "فالديمقراطية القائمة بمنطق الحقيقة منطق ذاتوي، مكتف بذاته، وفي الحقيقة أن الأخلاق تخرس، لأن الأخلاق لا تقوم كما يعلمنا ليفيناس إلا انطلاق من الأخر" [3]، وهذا ما يتمثل حقيقة الدول الإسلامية من عنف وحروب باسم الديمقراطية، وذلك يظهر في فرنسا وأمريكا والتي لا تذهب ديمقراطيتها أرضها وإقليمها، فهي لا تكون حقا إلا لشعوبها، وتشهر السلاح في وجه الأخر المغاير عرقيا ودينيا ولغويا، لكن ليفيناس يريد السياسة الأخلاقية التي تستضيف الأخر الغريب وتمد نحوه الصداقة والتسامح، فحرية الذات هنا تتحول إلى مسؤولية، وهذا التسامح سبقه به سبينوزا الذي جله كمبدأ يؤسس لعلاقة الذات بالغير، فالبرغم من أنه دعى إلى الدفاع عن الحق المؤسساتي لكل فرد في التفكير فيما يشاء والإعتقاد بما شاء والتصريح كذلك بما شاء، فالتسامح عند سبينوزا اعتراف بحرية الأخر الدينية والاجتماعية.

---

[1]- جاك دريدا، **ما الآن؟ وماذا عن الغد ؟**، تر: محمد شوقي الزين، منشورات ا لإختلاف، (د ط)، لبنان، 2011م، ص 298.

[2]- المرجع نفسه، ص 298.

[3]- المرجع نفسه، ص 304.

المبحث الثاني: سبينوزا وهامبرماس

عرفت فلسفة يورغن هامبرماس* بنظرية الفعل التواصلي التي تهدف إلى ربط الفرد بالآخر كشريك اجتماعي، وبالتاي تأسيس ديمقراطية على اسس جماعية مثالية بعيدة عن كل هيمنة أو سيطرة كذلك يطرح فكرة مجتمعات ما بعد العلمانية في مؤلفه بين النزعة الطبيعية والدين تحديات الديمقراطية، وهذا الطرح يقوم بإعادة درس الدين ودوره في المجتمعات، وكذلك في علاقته بالسياسة من منطلق أن أفكار المساواة والعدل والحرية في دولة العلمانية ذات أصل ديني، لذلك فالكنيسة تعتبر شريك ديمقراطي، ويجب أن تكون الدولة متسامحة لأنها تحافظ على قيم التعاون والتضامن، التي تقوم بإيقاف الغرور والطمع وحب التملك، فهو يضيف أيضا أن التسامح أساس الديمقراطية.

وهذا ما جعله إلى تقسيم الديمقراطية لثلاث أنواع: ليبرالية تقوم على فكرة حقوق الإنسان، وجمهورية تقوم على فكرة سيادة الشعب، ويضيف نموذج ثالث يسميه بالتشاوري هذا النموذج يمكن كل المواطنين من التعبير عن أفكارهم وانتماءاتهم الثقافية والعرقية، ويمكنهم أيضا التفاهم على اقتراحات مقبولة من الجميع، هذا النموذج يتأسس على المناقشات العمومية"[1]، وهذا يجعل الفعل السياسي فعل أخلاقي تواصلي يعتمد على المناقشة داخل الفضاء العمومي. وهذا تأثير كبير بسبينوزا الذي جعل من الأخلاق دعامة أساسية للفعل السياسي عكس هوبزوميكيافيلي.

كما يظهر التأثير السبينوزي في هابرماس من خلال توقيعه بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، على أساس مشترك هو الإنسان الحر، فهنا كان سبينوزا لأنه يرى أن هدف الديمقراطية و مبتغاها هي ضمان حرية الأفراد، فوجود الإنسان مرتبط بحريته "أي الفرد الإنساني الحر المنطوي في مجتمع مواطنين أحرار يتمثل في الدول، كتعبير سياسي، ويتحول المجتمع والدولة إلى فضاء مشترك يتحرك المواطن فيه بالحرية التي يكفلها القانون دون أن يصدم بغيره أو يدخل في حالة تنافحي مع مجتمع الموطنين والمجتمع

***يورغن هابرماس:** فيلسوف وعالم اجتماع ألماني معاصر، ولد سنة 1929 في ألمانيا، من أهم نقاد مدرسة فرانكفورت وهو صاحب نظرية الفعل التواصلي، له عدة مؤلفات منها منطق العلوم الإجتماعية، التكتولوجيا والعلم، والخطاب الفلسفي للحداثة، (جورج طرابلشي، معجم الفلاسفة، دار الطليعة، ط1، بيروت، لبنان، حرف الهاء، 2006، ص 678).

[1]– يورغن هابرماس، **التقنية والعلم كإديولوجيا**، تر: حسن مقر، منشورات الحمل، (دب)، ط1، 2003م، ص 73.

السياسي"[1]، فالحرية ليست خطرا على الدولة، وهذا يشابه موقف سبينوزا الذي يرى أنه لا ضرر يقع على الدولة إن منحت حرية الرأي للأفراد، فيشاركون بذلك في تنظيم الحياة السياسية، إلا أن هابرماس عبر عن هذه المشاركة بفكرة الفضاء العمومي الذي يمثل فضاءا عاما حرا للمناقشة غير النظامية للمواطنين، ويصبح البرلمان والأحزاب وسيط بين المواطن والدولة. وهنا يظهر التاثير السبينوزي في فكر هابرماس في محاولة توفيقه بين حرية الأفراد وسلطة الدولة، حيث يعبر عن الديمقراطية بقوله: " ليست إلا نظام عام يقر بتناقضات المجتمع والدولة، لكنه يديرها في إطار من السياسة السلمية وتوازن المصالح، دون أن ينسى تنمية الحرية كمبدأ، وأن استمراره مرتبط بقيامه على الإنسان كذات حرة".[2]

وبالتالي فإن هابرماس يعطي أهمية بالغة للفعل التواصلي الذي يسمح بتشكيل الإدارة العامة والتي تنتج التشاور والاتفاق العقلاني، وهذا م اسبقه به سبينوزا حيث اقام السياسة على العقل، لن كلاهما فهم أن من واقعية السياسة منع حرية الرأي والقضاء على العقل، فهابرماس يرى بأنه يجب اقتسام المصالح بين الأفراد والجماعات وفتح باب التشاور بين الأحزاب، وبين أفراد المجتمع المدني.

[1]– يورغن هابرماس، **الأخلاق والتواصل**، تر: أبو النور حمدي أبو الحسن، دار التنوير، (د ط)، بيروت، لبنان، 2012م، ص 212.

[2]– المرجع نفسه، ص 212.

المبحث الثالث: الدين والسياسة اليوم

العالم اليوم يشهد واقع سياسي باختلاف نظامها بما فيها الديمقراطية، نشاط ذات الطابع الديني للأحزاب السياسية، أو مايعرف بالأحزاب الأصولية سواء كانت مسيحية مثل: الحزب الإجتماعي المسيحي في النمسا، وكذلك حزب الشعب الأوربي منذ عام 1999م، وكذلك الحركة الجمهورية الشعبية في فرنسا، وحزب الإتحاد الديمقراطي المسيحي في المانيا الذي تاسس سنة 1945م، أو كانت يهودية مثل حزب القوة اليهودية، وحزب البيت اليهودي، حزب حراس الثورة الشرقيون، أو كانت إسلامية مثل: حزب حركة مجتمع السلم، والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، وحركة النهضة في تونس، وحزب الإخوان في مصر وحماس في فلسطين، وعندما تدخل الأحزاب افسلامية المعترك السياسي "تتبع المشكلة من انه ما غن تكتسي الأحزاب الدينية داخل مجتمع ما أهمية كبرى، تختل قواعد اللعبة السياسية، والواقع أن اي مجتمع ليس هرما مشكلا طبقا للنظام الطبيعي وإنما هو منظومة من قوى متباعدة تبحث كل منها عن مصالحها الخاصة".[1]

وهنا يؤدي تعارض المصالح إلى مفاوضات من أجل إيجاد حلول ترضي الأطراف، لكنه هذا سيكون مستحيل، لأنه " ستجد المفاوضات نفسها بسرعة في طريق مسدود، بما أن الحزب الديني لا يقول أنه يمثل مصالح مجموعة معينة، وإنما يمتلك الحقيقة المطلقة" [2]، لذلك على الدولة رفض كل الأحزاب الدينية مادامت تستغل من طرف المتطرفين، فعلى "السلطة إن رأت أن التعددية مطلوبة، بل وجب أن ترى تعترض على فكرة الحزب الديني" [3]، لهذا انتهجت الدولة سياسة مزدوجة قائمة على التسامح والعلمانية جعلت للكنائس نفس الوضعية من الحرية، وعدم التدخل في شؤونها مقابل منع كل الكنائس من التدخل في أمور الدولة، وهذا يدل على حضور فكر سبينوزا في العمل السياسي الواقعي، فعلى الكنيسة أن تلتزم حدودها المحددة من طرف الدولة، التي ذكرها سبينوزا: من تنشئة وعي مدني صحيح، ومساعدة الفرد على

---

[1]– كرستيان دولاكمياني، **الفلسفة السياسية اليوم أفكار مجادلات رهانات**، تر: نبيل سعد، عين للدراسة والبحوث الإنسانية وافجتماعية، ط1، الهرم، مصر، 2003م، ص 49.

[2]– المرجع نفسه، ص 49.

[3]– كريستيان دولاكامباني، مرجع سابق، ص 53.

ترويض طبيعته، ولا تتدخل في شؤون الدولة وأن تكون العلاقة بينهما قائمة على مبدا الواجب المتبادل، أي "واجب التسامح من جانب الدولة وواجب التحفظ من جانب الكنيسة"[1] وذلك في إطار الديمقراطية التي أساسها النظرة الفردية للإنسان وتمجيده كغاية للبناء الإجتماعي فالدولة ليس لها الحق في فرض دين او عقيدة دينية على المواطنين فالمواطن حر في اعتناق الدين الذي يريده، وهذا مانادى به سبينوزا من أن الدولة لا تمتلك الحق في الهيمنة على مشاعر الناس الروحية، وهذا يعني أن الناس لا يجب أن تكون على دين الحاكم، فتظهر هنا علاقة الدولة بالدين والتي يلخصها سبينوزا في: "بما ان حكم الله يتلخص في تطبيق أحكام العدل والإحسان، أي أحكام الدين والحق، فيجب إذن التسليم بأن الله يحكم البشر بواسطة السلطات الحاكمة في الدول وحدها" [2]، وهذا يعني أن الدولة هي التي تمتلك حق الرقابة عن الدين وليس المؤسسة الدينية.

[1]– كرستيان دولاكمباني، مرجع سابق، ص 54.

[2]– باروخ سبينوزا، **رسالة في اللاهوت والسياسة**، مصدر سابق، ص 423.

خلاصة الفصل

إذن مقاربة سبينوزا في علاقة الدين بالدولة، استطاعت أن تثبت وجود في فكر الفلاسفة الذين بعده، وكذلك حتى في التطبيقات والعمل السياسي، والسياسات القائمة اليوم في أكثرها تحاول الوصول غلى ما سطره هذا العبقري من استراتيجيات سياسية وحياته عامة. ولعل الدول الغربية لمست بعض الغايات التي أشار إليها، وهذا يتجلى في أن الأحزاب السياسية المسيحية رغم اتجاهها الديني إلا أنها تحتكم إلى التشريع السياسي لا الديني، والدليل على ذلك قبولها تشريعات تناقض قيمها المسيحية تأكيدا احترامها للديمقراطية وسيادة القانون.

خاتمة

خاتمة

وأخيرا، فإن من خلال هذه الدراسة المتواضعة توصلنا إلى عدة نتائج هي:

- ❖ أن سبينوزا لم يكن ملحدا كما وصفه اليهود/ بل كان يسعى إلى تنقية الدين من الشوائب والخرافات، التي ألحقت به من طرف رجال الدين، فهو رفض هذا الدين الزائف وتوصل إلى الدين الحقيقي المعتمد على الأخلاق أو ما يسميه بالدين الكوني.
- ❖ توصل سبينوزا إلى فكرة وحدة الجوهر أو وحدانيةالوجود، التي من خلالها رد على ديكارت بثنائية الجوهر، فهو أثبت وجود الله وبين أن الوجود هو الله.
- ❖ رفضه لكل أشكال العنف والحرب والإستبداد، والأنظمة السياسية التي تكرسها، متوصلا إلى أن الدولة غايتها ليس استعباد الأفراد، وإنما توفير الحماية والحرية والعدالة لهم.
- ❖ أن أفضل نظام لتجسيد مبدأ الحرية الفكرية وتطبيق العدالة والمساواة في نظر سبينوزا هو النظام الديمقراطي، حيث يجعل هذا النظام نوع من التواصل بين الحاكم والمحكومين، مما يؤدي إلى قبول رأي الأخر وبالتالي الوصول إلى حل كل الإختلافات بين أفراد المجتمع والأسرة الحاكمة.
- ❖ كما أكد سبينوزا على أهمية الدولة في تنظيم المجتمع وضمان حقوق الرعية، وعدم تدخلها في شؤونهم الخاصة بهم والتي لا تهدد أمنها واستقرارها.
- ❖ دعوة سبينوزا للعلمانية، وذلك عندما بين علاقة الدين بالسياسة على أنها إنفصالية، والتي من خلالها يتم فصل الأمور الدينية على الأراء السياسية، بحيث لا يكون للدولة دين معين وتسود فيها حرية اعتناق الأديان.
- ❖ عدم رفض سبينوزا إدخال الشؤون الدينية تحت رعاية السلطة السياسية، واعتبر ذلك من واجب الدولة أي الإهتمام بالمسائل الدينية وتأطيرها، وهذا في النظام الديمقراطي.
- ❖ التوصل إلى قيمة وأهمية تطبيق الفكر السبينوزي، فالعالم اليوم يعيش حالة من الفوضى والحروب والكراهية، فأصبحت الحاجة ملحة لمثل فكر سبينوزا الذي يسعى إلى نشر قيم التسامح والتضامن بين الأمم والشعوب، ونشر السلام، والحفاظ على المصلحة العامة. فقد تخطت فلسفته الزمن الرياضي وحدوده، وهذا مايؤكده استقطابها اهتمام فلاسفة ما بعد الحداثة، أمثال هابرماس وليفيناس.

قائمـــــة

المصـــادر

و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

أ: باللغة العربية

1- باروخ سبينوزا، رسالة في السياسة، تر: عمر مهيبل، (د، ط)، موغم الجزائر، 2012م.

2- باروخ سبينوزا، رسالة في اللاهوت والسياسة، تر: حسن حنفي، مر: فؤاد زكريا، دار التنوير، ط 2، بيروت، لبنان، 2012م.

3- باروخ سبينوزا، علم الأخلاق، تر جلال الدين سعيد، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، لبنان، 2009م.

ثانيا: المراجع

أ: باللغة العربية

1- ابراهيم مصطفى ابراهيم، الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى هيوم، دار الوفاء، (د ط)، الإسكندرية، مصر، 2000م.

2- اعمر حرباش، مرجعيات فلسفية، دار الهناء، ط1، برج الكيفان، الجزائر، 2008م.

3- توماس هوبز، الليفياتن الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، تر: ديانا حرب وبشر سعد، دار الفارابي، ط 1، أبو ظبي، الإمارات، 2011 م.

4- جاك دريدا، ما الآن؟ وماذا عن الغد؟، تر: محمد شوقي الزين، مر: فيصل غزاج، منشورات الإختلاف، (د ط)، لبنان، 2011 م.

5- جلال الدين سعيد، سبينوزا والكتاب المقدس، الدين الأخلاق والسياسة، مؤمون بلا حدود، ط 1، الرباط، المغرب، 2017 م.

6- صالح هاشم، مدخل إلى التنوير الأوروبي، دار الطليعة، ط1، بيروت، لبنان، 2005م.

7- عبد القادر تومي، أعلام الفلسفة الغربية في العصر الحديث، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2011 م.

8- غيضان السيد علي، فلسفة الدين المصطلح من الإرهاب إلى التكوين العلمي الراهن، المركز الإسلامي للحراسات الإستراتيجية، دار مخطوطات العتبة الإسلامية المقدسة، ط2، بيروت، لبنان،2019

9- فؤاد زكريا، سبينوزا، دار التنوير، (د ط)، بيروت، لبنان، 2008 م.

10- كريستيان دولا كمباني، الفلسفة السياسية اليوم أفكار مجادلات، رهانات، تر: نبيل سعد، عين للدراسة والبحوث الإنسانية والإجتماعية ط1، الهرم، مصر، 2003 م.

11- كريم متى، الفلسفة الحديثة عرض نقدي، دار أويا، ط2، ليبيا، 2000 م.

12- ماجد فخري، أرسطو طاليس، المطبعة الكاثوليكية، (د ط) بيروت، لبنان، 1958 م.

13- محمد علي أبو ريان، تاريخ الفكر الفلسفي، دار المعرفة الجامعية، ج4، (د ط)، مصر، 1996 م.

14- منذر شيباني، سبينوزا واللاهوت، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، (د ط)، سوريا، 2009 م.

15- موشير باسل عون، نظرات في الفكر الإلحادي الحديث، دار الهادي ط1، بيروت، لبنان، 2003.

16- وليام كلي رايت، تاريخ الفلسفة الحديثة، تر: سيد احمد، دار التنوير، ط1، بيروت، لبنان، 2014.

17- هابرماس بورغن، الأخلاق والتواصل، تر: أبو النور حمدي أبو الحسن، دار التنوير، (د ط)، بيروت، لبنان، 2012 .

18- هابرماس يورغن، التقنية والعلم كإيديولوجيا، تر: حسن صقر، منشورات الجمل، ط 1، (د ب)، 2003م.

ب: باللغة الفرنسية:

1- Gilles deleuze, Spinoza, Puf, (s.t), Paris, 1970.

ثالثا: المجلات والدوريات

1- مصطفى الشاذلي، الدين والدولة عند سبينوزا، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3797، 2012/07/23 م.

2- موسى معيرش، جدل الديني والسياسي في الفلسفة الحديثة، جريدة النصر، 2011/01/24 م.

رابعا: القوانين والموسوعات

1- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، (د ط)، لبنان، 1982.

2- جورج طرابلشي، معجم الفلاسفة (الفلاسفة، المناطقة، المتكلمون، اللاهوتين، المتصوفون)، دار الطليعة، ط 3، بيروت، لبنان، 2006 م.

الملخص

علاقة الدين بالسياسة هي الإشكالية الفلسفية التي أراد سبينوزا أن يجد لها حلا، فقد بين سبينوزا بأن لكل من الدين والسياسة مجاله الخاص به، انطلاقا من فكره أن للدين قوانين تعمل على تقيد العقل، وتعمل قوانين السياسة على المحافظة على سلامة الفكر من الإنحراف والتخلف، ويتمثل الهدف الأسمى لسبينوزا من دراسة علاقة الدين بالسياسة، وهو تحرير الفكر الذي اكد على ضرورة فصل الدين عن السياسة، كما أنه لم يرفض الدين إنما جعل له ميدانه الخاص به، وكذلك لم يعارض تدخل الدولة في الشؤون الدينية، وإنما أكد بأن ذلك ضرورة يجب تجسيدها.

Abstract :

The relationship of religion with politics is the philosophical problem that Spinoza wanted to find a solution to. Spinoza showed that both religion and politics have its own field, based on his idea that religion has laws that work to restrict the mind, and the laws of politics work to preserve the integrity of thought from deviation and backwardness. Spinoza's ultimate goal in studying the relationship of religion to politics, which is the liberation of thought, which stressed the need to separate religion from politics, and he did not reject religion, but rather made it his own field, and also did not oppose the state's interference in religious affairs, but rather stressed that this is a necessity that must be embodied.